



## الجلسة العامة ٣٧

الاثنين، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ - سو ..... (جمهورية كوريا)

فهل لي أن أعتبر أنه لا يوجد اعتراض على الاقتراح بالاستماع إلى بيان من المراقب عن سويسرا في مناقشة هذا البند؟

تقرر ذلك.

**السيد كاظمي كامياب** (جمهورية إيران الإسلامية)

(تكلم بالانكليزية): إنني أتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وسمحوا لي أولاً أن أعرب عن التقدير العميق لرعايتكم، سيدي، النشطة والدؤوبة لعمل الجمعية العامة. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً للإعراب عن تقديرنا للأمين العام والأمانة العامة للتقارير التي قدمت في الوقت المناسب للدورة هذا العام، بما في ذلك للبند ٣٩ من جدول الأعمال، "نحو إقامة شراكات عالمية".

إن هذا هو العام الثاني على التوالي الذي نناقش فيه مسألة الشراكة التي تعني أشياء كثيرة على رأسها أهمية الموضوع لكل أعضاء الجمعية العامة، بلدانا نامية كانت أم متقدمة النمو. ولما كانت قد أتيحت الفرصة لمجموعة الـ ٧٧ في الماضي لتقديم آرائها العامة في شتى جوانب الشراكة

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة السيد بوتنارو (جمهورية مولدوفا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## البند ٣٩ من جدول الأعمال

نحو إقامة شراكات عالمية

تقرير الأمين العام (A/56/323)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود إبلاغ الأعضاء بأن الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيساً لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وجه رسالة إلى رئيس الجمعية العامة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ يطلب فيها أن تستمع الجمعية العامة في جلسة عامة إلى بيان للمراقب عن سويسرا في مناقشة البند ٣٩ من جدول الأعمال "نحو إقامة شراكات عالمية".

ونظراً لأهمية القضية قيد المناقشة، يُقترح أن تبت الجمعية العامة في ذلك الطلب.

يتضمن هذا المحضر نص الخطاب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

إقامة الشراكات مع جميع الشركاء المعنيين، ولا سيما القطاع الخاص. وما من حاجة إلى التأكيد على ضرورة قيام الدول الأعضاء باستعراض ومناقشة وصقل هذه المبادرات بشكل متعمق. وبعبارة أخرى، فإن أي تقدم فعلي بشأن إقامة الشراكات لا بد وأن ينتظر قيام الهيئة الحكومية الدولية بوضع، والأهم من ذلك، باعتماد العناصر والأشكال الضرورية للشراكات المزمعة.

وفي عالم يركز على الاقتصاد السوقي ورجحية الشركات، ينبغي أن تظل التشريعات والاتفاقات الحكومية الدولية من العناصر الهامة لأي استراتيجية ترمي إلى تعزيز مسؤولية الشركات ومسئوليتها. وينبغي ألا تؤدي المبادرات الجديدة، بوجه عام، والشراكات، بوجه خاص إلى زيادة إضعاف الدور التنظيمي للدولة وللهيئات الحكومية الدولية. ولا بد من التأكيد مجدداً على أهمية الدولة في توفير الرفاه العام لمواطنيها. وينبغي لنا أن ندرك تلك الحقيقة وألا نعمل على تقويض دور الدولة أو التقليل من شأنه. فالدولة هي المسؤولة عن التنمية، لا السوق ولا الشركات، نظراً لأن لها برامج مختلفة. وينبغي في الوقت نفسه، ألا يغيب عن بالنا أن القطاع الخاص ومشاركة السوق لا وجود لهما، بالنسبة للكثير من الدول الصغيرة، وأن الحكومة هي رب العمل الأكبر.

وينبغي أن يرمي التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء المعنيين بصورة رئيسية إلى تقديم مساهمة في تحقيق أهداف وبرامج المنظمة. فالشركاء المعنيون، ولا سيما القطاع الخاص، يمكن أن يساهموا في تحقيق الأهداف الإنمائية للمنظمة من خلال الموارد المالية ونقل التكنولوجيا والخبرة الإدارية والترعات العينية والاستثمارات المسؤولة وتخفيض أسعار الأدوية اللازمة لمعالجة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض الأخرى. ونأمل بوجه خاص، أن تقوم الشركات عبر

العالمية، فإنني لا أنوي تكرار المواقف والتحليلات التي أصبحت معروفة تماماً للجمعية ولشركائنا في الشمال. وبدلاً من ذلك، فإن التركيز في هذا البيان سيكون على بعض العناصر والجوانب التي نعتبرها هامة وعاجلة بالنسبة لعملنا المرتقب، على النحو الذي تم التطرق إليه أيضاً في تقرير الأمين العام.

وكما نعلم جميعاً، لم نشرع في تناول مسألة الشراكات كبنء جديد من بنوء جدول الأعمال، إلا في الدورة الماضية للجمعية العامة، لذلك فإن المناقشة لا تزال في مرحلة الاستكشاف. وأود أن أؤكد في هذه المرحلة، أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تولى أهمية كبرى، من حيث المبدأ، لدور ومشاركة أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، في الأنشطة التي ترمي إلى تحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة. ونحن ميالون ومستعدون تماماً، بالاستناد إلى هذه الفرضية العمومية، للاشتراك بفعالية في أي حوار بناء ويستند إلى المبادرة مع جميع أطراف التفاوض المهمة بشأن هذه الموضوع الهام.

إن العالم النامي وهيئته التداولية العالمية الوحيدة، ألا وهي مجموعة الـ ٧٧ والصين، يعتقد اعتقاداً جازماً بأن الشراكة، في كل جانب من جوانبها وعلى الصعيد الوطني والعالمي على السواء، ينبغي أن تفضي إلى التنمية والقضاء على الفقر. ومهما شددنا لا يمكن أن نكون مغالين في ذلك. ولذلك، فإن موضوع البحث هو الدور الذي ينبغي أن يضطلع به المجتمع الدولي بأسره في هذا السياق. وإن مسألة بناء الشراكات، وهي من المسائل الناشئة الهامة، تجدد مكانها داخل هذه الإطار الكلي. ويتمثل السؤال بالنسبة لنا، إذا وضع بعبارة عملية، في كيفية تعزيز الدور الإنمائي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة وفي كيفية تعزيز فعالية أنشطتها الإنمائية ودعمها للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والبرامج الوطنية عن طريق تنفيذ مختلف المبادرات بما في ذلك

المشاورات الملائمة التي تجري على الصعيد الحكومي الدولي، بالنظر في السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، ومنهم الشركاء من البلدان النامية، بغية إتاحة المزيد من الفرص لهؤلاء الشركاء للإسهام في تحقيق أهداف المنظمة وتنفيذ برامجها؛“

فإنها على استعداد للإسهام في المساعي الحكومية الدولية الرامية إلى تطوير رؤية مشتركة ونهج واقعية لتعزيز الشراكة بين جميع أصحاب المصلحة.

**السيد شين غوفانغ (الصين)** (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل والزاهر بالمعلومات في إطار البند المعنون ”نحو إقامة شراكات عالمية“. وقد وفر لنا التقرير معلومات كاملة وموضوعية عن التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء المعنيين. كما نقدر قيام الأمانة العامة بعرض التقرير. ويؤيد الوفد الصيني البيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ومع التطور السريع للعولمة، تتسع الفجوة بين الشمال والجنوب، ويتحول اختلال التنمية الاقتصادية فيما بين البلدان من سيئ إلى أسوأ. ويعتبر هذا الأمر حالياً من المسائل الملحة التي تواجه المجتمع الدولي والتي لا بد من إيجاد حل لها.

وفي الوقت نفسه، نرى أن القطاع الخاص، ولا سيما الشركات عبر الوطنية الكبيرة لديها مقادير هائلة من الموارد المالية والتكنولوجية وتضطلع بدور جدير بالاعتبار في الاقتصاد الآخذ في العولمة. ولذلك، حتى نكفل أن تصبح العولمة قوة إيجابية بالنسبة للجميع ولتعزيز التنمية المتوازنة لجميع الاقتصادات السائرة في طريق العولمة، فإن الشركاء المعنيين، ولا سيما القطاع الخاص، بحاجة إلى الاستفادة

الوطنية، التي تتمتع بنفوذ قوي على الاقتصاد العالمي، بالانضمام إلى الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة واتخاذ تدابير ملموسة لمساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لتعزيز التنمية.

ومن اللازم، في رأينا، أن تقوم الأمم المتحدة والهيئات المرتبطة بها بتركيز عملها على المسائل الرئيسية لنقل المعارف والتكنولوجيا وبناء القدرات المحلية اللازمة، بغية تعزيز القدرة التنافسية للبلدان النامية. وتشعر مجموعة الـ ٧٧ والصين بقلق شديد لعدم كفاية الموارد المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة لمساعدة البلدان النامية على مقاومة التحديات التي تواجهها في وضع السياسات والاستراتيجيات اللازمة لسد الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب. وإننا نؤيد التوصية التي تقدم بها الأمين العام في تقريره بأن الموارد التي يمكن أن يساهم بها الشركاء، من حيث الخبرة والتمويل والتكنولوجيا، ينبغي أن تكمل الموارد الحكومية، لا أن تكون عوضاً عنها.

وتوافق مجموعة الـ ٧٧ والصين على الفكرة التي طرحها الأمين العام ومفادها أن تنوع العلاقات بين الأمم المتحدة والشركاء المعنيين يتعذر معه اعتماد نهج مؤسسي معياري يلائم الجميع لمعالجة جميع أنواع التعاون على جميع مستويات المنظومة. وإننا نرى أن الأمم المتحدة تحتاج في التعاون مع الشركاء المعنيين، إلى اتباع نهج مختلف ينسجم مع خصائص الشركاء، وكذلك مع الهدف الأساسي المتمثل في الإسهام في تنفيذ الأهداف والبرامج الإنمائية للمنظمة.

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين إذ تأخذ ذلك في الحسبان وتولي الاعتبار الواجب لأحكام الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٢١٥/٥٥، التي تشدد،

”على ضرورة أن تواصل الدول الأعضاء بحث مسألة إقامة شراكات وأن تقوم، في سياق

البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتقديم منح، وذلك لتقديم مساهمات ملموسة في تحقيق أهداف التنمية التي حددتها الأمم المتحدة.

نفذ القطاع الخاص بالفعل بعض الأنشطة في هذا الصدد. وقدمت بعض المؤسسات التجارية مساعدة قيمة على شكل منح لعمل الأمم المتحدة في ميدان التنمية. وقامت المنظمات غير الحكومية أيضا بدور نشط في تنفيذ برامج الأمم المتحدة الإنمائية. ونعرب عن تقديرنا لهذه الجهود. ولكن ما هذا سوى بداية. وهذا أقل كثيرا من أن يلي في الحقيقة الاحتياجات في هذا الصدد. ونأمل أن تنضم في المستقبل شركات متعددة الجنسيات أثقل وزنا ونفوذًا إلى الجهود الرامية لتحقيق أهداف التنمية التي حددتها الأمم المتحدة وأن تتخذ إجراءات ملموسة لمساعدة البلدان النامية على تعبئة الموارد المالية وتشجيع النمو الاقتصادي. وكما أشار الأمين العام في تقريره،

”بيد أنه ينبغي لما يمكنها أن تقدمه من موارد - سواء من حيث الخبرة أو التمويل أو التكنولوجيا - أن تكون مكتملة للموارد الحكومية لا أن تحل محلها“. (A/53/323 الفقرة ١١٩).

ثالثا، يتعين أن تكون أشكال التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء المعنيين مرنة ومتنوعة، لتكيف وفقا للحالات المختلفة ولتحقيق نتائج أفضل. وقد أشار الأمين العام في تقريره إلى أن،

”العلاقة بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلية غير الحكومية هي من التنوع بحيث بات من غير الممكن اعتماد نهج مؤسس ‘يتناسب مع الجميع‘ في التعامل مع جميع أوجه التعاون على كافة صعد المنظومة“ (A/56/823، الفقرة ١١٦).

الكاملة من المزايا التي يتمتع بها كل منهم وتقديم مساهمات فريدة في تنمية البلدان النامية.

نؤيد في هذا السياق تقوية التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء المعنيين، لتشجيع الشركاء، خاصة القطاع الخاص، للمشاركة في الأنشطة الموجهة لتحقيق أهداف التنمية التي حددتها الأمم المتحدة.

من أجل التعاون الفعال بين الأمم المتحدة والشركاء المعنيين، بما فيهم القطاع الخاص، ولتفعيل جوانب القوة لدى الشركاء بالكامل لفائدة أعمال الأمم المتحدة، نعتقد أنه ينبغي إيلاء الاهتمام لما يلي في عملية إقامة الشراكات.

أولا، ينبغي أن يقوم التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء المعنيين وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك قواعد وإجراءات الأمم المتحدة ذات الصلة، دون تقويض طابع المنظمة الحكومي الدولي، لا سيما عملية صنع القرار. ويمثل هذا أسس الشركات. وكما أشار الأمين العام عن حق في تقريره،

”ينبغي إدارة هذا بطريقة لا تمس استقلالية الأمم المتحدة وحيادها أو طابعها كمنظمة لدول أعضاء“. (A/56/323، الفقرة ٥).

إننا نتفق تماما معه في هذه النقطة.

ثانيا، ينبغي أن تقام الشراكات بين الأمم المتحدة والشركاء المعنيين على نحو يساعد على تحقيق أهداف التنمية التي حددتها الأمم المتحدة. ويمثل هذا أولوية ملحة للتعاون بين الأمم المتحدة والشركاء المعنيين، خاصة القطاع الخاص. ونأمل أن يتمكن الشركاء المعنيين من استخدام جوانب قوتهم استخداما كاملا وتوفير مساعدة أكبر للبلدان النامية بتعبئة الموارد المالية، ونقل التكنولوجيا المتقدمة، والاستثمار على نحو مسؤول، وتشاطر ممارسة الإدارة الجيدة، وتخفيض أسعار الأدوية اللازمة لمعالجة فيروس نقص المناعة

المالية الحكومية الدولية. وبينما زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية من ٤٤ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩١ إلى ٢٤٠ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠، تناقصت التدفقات الرسمية من ٥٧ بليون دولار أمريكي إلى ٥٣ بليون دولار أمريكي على مدى نفس الفترة. ويبلغ مجموع إيرادات أكبر ٢٠٠ شركة متعددة الجنسيات ما مجموعه ٧,١ تريليون دولار أمريكي، وهذا أكبر من مجموع اقتصادات الـ ١٨٩ دولة الأعضاء في الأمم المتحدة.

وإزداد أيضا عدد المنظمات غير الحكومية العالمية وشبكتها من ٦٠٠ ٢٣ منظمة في عام ١٩٩١ إلى ٤٤ ٠٠٠ منظمة في عام ١٩٩٩. ولبعض هذه المنظمات انتشار عالمي واسع، وآلاف الأعضاء المباشرين في بلدان مختلفة. واستخدمت منظمات أخرى قوة شبكة الإنترنت لحشد الأفراد والمنظمات دعما لقضية معينة وللتأثير على الحكومة والعمل الحكومي الدولي.

إن بعض الجهات الفاعلة غير الحكومية لديها خطة تتعارض تماما مع أهداف الأمم المتحدة؛ ومن الأمثلة على ذلك الصناعات التي تستخرج وتستغل الموارد الطبيعية على حساب البلدان النامية. ولكن توجد جهات أخرى أيضا تسعى لأن تكون شركات مواطنة مسؤولة وقد تتشاطر أهدافا مماثلة. ولكن مهما كان شكلها أو حجمها تبقى الحقيقة كالتالي. إننا نتقاسم اليوم المسرح العالمي مع جهات فاعلة غير حكومية عديدة أخرى ذات نفوذ. وبوسعنا أن نختار تجاهلها، ولكنها ستمضي قدما في أعمالها المختلفة الخاصة بها على نفس المسرح. ولكن، لم لا نحاول بدلا من ذلك الاشتراك معها وإشراكها في لعبتنا؟ وكما قال الأمين العام،

”تعاملت الأمم المتحدة في وقت ما مع الحكومات فقط. ولكننا نعرف الآن أنه لا يمكن تحقيق السلام

إننا نتفق مع هذه النقطة، ونعتقد أنه ينبغي أن تعتمد الأمم المتحدة أشكالا مختلفة من التعاون مع شتى الشركاء، وفقا لسماهم الخاصة. وينبغي أن يكون الغرض من هذا التعاون الإسهام في تنفيذ أهداف التنمية التي حددتها الأمم المتحدة.

رابعا، بالإضافة إلى الجوانب المذكورة أعلاه، ينبغي أن ندرك تماما أن للقطاع الخاص جوانب محدوديته الخاصة به، والمتأصلة في طابعه الذي يحركه الربح. لذلك، ينبغي أن تجري الأمم المتحدة تقييما ملائما لدور الشركاء المعنيين، بما فيهم القطاع الخاص. وعلى أية حال، فإن إظهار أهميتها الحقيقية تكمن في المساعدة الكبيرة التي يمكن أن تقدمها لنا، لا في الشعارات فارغة. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الوفود الأخرى لاستكشاف طرق ووسائل معينة يمكن من خلالها أن يقدم الشركاء المعنيون، خاصة القطاع الخاص، مساهمات ملموسة لتحقيق أهداف التنمية التي حددتها الأمم المتحدة.

**السيد ليو (سنغافورة)** (تكلم بالانكليزية): اتخذت الجمعية العامة في العام الماضي القرار ٢١٥/٥٥ المعنون ”نحو إقامة شراكات عالمية“. وسلمنا من خلال هذا القرار بالمساهمة التي يمكن أن تقدمها الجهات الفاعلة غير الحكومية لتحقيق أهداف الأمم المتحدة الواردة في إعلان الألفية. ويوجد سببان وجيهان على الأقل يجعلان هذا التحرك خطوة في الاتجاه الصحيح.

أولا، كما قال الأمين العام في تقريره، ازداد نفوذ الجهات الفاعلة غير الحكومية زيادة كبيرة على مدى العشر سنوات الماضية. ويقدر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية أنه يوجد الآن أكثر من ٦٠ ٠٠٠ شركة متعددة الجنسيات مقابل ٣٧ ٠٠٠ شركة في عام ١٩٩٠. وهذه الشركات هي التي تقود توسع تدفقات الاستثمار العالمي. وفي الحقيقة، تتجاوز تدفقات القطاع الخاص كثيرا التدفقات

ظهرت لأن لدى شعبنا قدرات متنوعة للتكيف مع وتيرة التغيير السريعة. والبطالة الهيكلية والفجوة المتزايدة في الدخول والفجوة الرقمية، كلها مظاهر لخطوط التصدع الجديدة هذه.

ومع ذلك، فإن هذه التحديات لم تجعلنا نتخلى عن تأييدنا للعملة. بل على النقيض من ذلك، نبهتنا إلى حاجتنا إلى اتخاذ تدابير أفضل للوفاء بتكلفتها. وتحاول حكومة سنغافورة أن تساعد الفئات الضعيفة في سنغافورة من خلال سياسات الحكومة ومشاريعها. ولكن بينما قد يحتاج الكثيرون من فقرائنا إلى المساعدة، فإنهم لا يريدون أن يعتمدوا على المساعدة إلى الأبد. وما يريدونه هو الأعمال ذات الأجر المحزني، التي تسمح لهم بالعيش وبتربية أسرهم بعزة وكرامة. ولا يمكن للحكومة أن تضطلع بذلك بمفردها. بل يتعين عليها أن تعمل مع القطاع الخاص على اجتذاب استثمارات جديدة وإنشاء وظائف جديدة لشعبنا. وعلينا أيضا أن نعمل مع أفراد الشعب. على توفير التدريب وفرص تحسين المهارات بغية تزويد عمالنا بالمهارات اللازمة للانتفاع بالاقتصاد الجديد.

وهناك من يكسبون من العملة ومن يخسرون داخل البلدان وفيما بينها. ومن يخسرون، سواء من الأفراد أو البلدان، هم من يفتقدون القدرة على التكيف والحصول على منافع الكفاءة التي تسفر عنها شبكة عالمية متكاملة. وإذا كان لهم أن يقضوا على الفقر، فهم بحاجة إلى التجارة والاستثمار وإلى القدرة على الاستفادة منهما، بالإضافة إلى التخفيف من أعباء الديون والحصول على المساعدات الإنمائية الرسمية. وكل هذا يسير جنبا إلى جنب لأنه من المرجح أن تجتذب البلدان الاستثمار إذا كان لديها عمال ينتجون وتوفرت أسواق لمنتجاتها.

والرخاء بدون شراكات تشمل الحكومات والمنظمات الدولية ومجتمع رجال الأعمال والمجتمع المدني. في عالم اليوم، يعتمد بعضنا على بعض“.

هذا صحيح فعلا، فمن الأفضل أن يعملوا معنا بدلا من أن يعملوا ضدنا.

ثانيا، إن للجهات الفاعلة غير الحكومية لديها طائفة من الكفاءات والقواعد الشعبية والموارد والشبكات التي من الأفضل استخدامها للتصدي للتحديات المعقدة التي تواجهها بلداننا والمجتمع العالمي اليوم. ومن شأن الشراكات مع الجهات الفاعلة غير الحكومية واستيعابها على نحو بناء في هيكل عالمي أن يمكن البلدان، وكذلك المجتمع العالمي، من جني فوائد العملة على نحو أفضل وإدارة تكاليفها.

بينت مختلف الدراسات مدى ما يمكن أن تقدمه العملة من فوائد للبلدان الفقيرة وللفقراء في هذه البلدان. وأظهرت دراسة، أجراها جفري فرانكيل وديفيد رومر أن زيادة مقدارها ١٠ في المائة في نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي يمكن أن تزيد دخل الفرد إلى ١٥ في المائة. وبضم هذه النتيجة إلى دراسة أحدث أجراها ديفيد دولار وآرت كراي من البنك الدولي يكون بوسع المرء أن يتوقع قدرا أكبر من الانفتاح في التجارة ليولد أيضا زيادة مقدارها ١٥ في المائة في دخل الفقراء. ولكن جميع تقديرات الفوائد هذه ”على الورق“، غالبا ما تأتي بشروط. إذ لا يمكن تحقيقها في الحياة العملية إلا إذا اتخذت إجراءات منسقة لتشجيع التجارة والإصلاحات في البلدان النامية.

ونواجه في سنغافورة نفس تحديات العملة التي تواجهها معظم البلدان الأخرى. لقد جلبت العملة مزيدا من الرخاء، إلا أنها تشكل تحديات اجتماعية جديدة. وما يمكن أن يقسم أمتنا الفتية ليس خطوط التصدع التقليدية فيما يتعلق بالعنصر والدين فحسب، بل خطوط تصدع جديدة

الغرب. فهناك أطراف عالمية أخرى لديها ما تقدمه من خبرة وموارد وشبكات، وهذه الأطراف تتضمن المنظمات غير الحكومية وشركات وسائط الإعلام الضخمة ومراكز الفكر الأكاديمي والشركات في البلدان النامية نفسها.

وثانيا، يجب أن نشرع في بناء شركات عالمية على نحو واقعي وعملي. فاتخاذ الشركاء العالميين لن يتحقق إطلاقاً إذا كانت لجميع الأطراف توقعات غير واقعية وكانت تسعى من خلال هذه الشركات إلى تحقيق الأحلام المثالية التي ظلت تراودها طيلة عمرها. فيجب أن تبني الشركات العالمية على التفاهم المشترك والقواعد والمبادئ الواضحة. وهذه ستستغرق وقتاً لكي تنمو ويمكن أن تتطور. بمضي الوقت، ولكنها ضرورية من أجل تعزيز منافع الشركات العالمية وإدارة مخاطرها وتحدياتها. وبالقدر الذي لا تبطل به الأمم المتحدة دور الحكومات الوطنية أو تحاول أن تحل محلها، فإن الشركات العالمية ومشاركة الأطراف من غير الدول لن تبطل الحكومات أو تحاول أن تحل محلها في دورها بوصفها الأطراف الرئيسية والمركزية في عملية الأمم المتحدة المشتركة بين الدول. ولا تزال الأمم المتحدة منظمة للدول؛ وغيرها من الأطراف من غير الدول لن تضطلع إلا بدور مكمل لكي تقدم معطيات لعملية صنع القرار ولكي توفر الخبرات والموارد والشبكات ليتم التنفيذ على نحو أكثر فعالية. والشركات العالمية ليست إلا وسيلة لتحقيق الهدف. وهي توفر نهجاً جماعياً لتحقيق أهداف الأمم المتحدة وتظل ذات سلطة عليا. ومن المؤكد أنها ليست، ولا يجب على الإطلاق أن تكون، هدفاً في حد ذاته.

ولا يقول أحد مطلقاً أن الزواج سيجلب معه مسبكة من الورود. ومهما كان الطرفان متفقين فلا بد أن تكون هناك بعض الخلافات. ويجب معالجة هذه الخلافات لكي ينعم الطرفان بنعمة الزواج. وبالمثل، أثق في أن الشركات العالمية ستعود بالنفع على جميع الأطراف

ويمكن للحكومات أن تخفض الحواجز التجارية وأن تقدم المزيد من المعونة الرسمية. إلا أن هناك حاجة إلى الشركات الخاصة لكي تساعد على جلب الاستثمارات والوظائف إلى البلدان. ويمكن للمنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني أن ترتقي بمستويات المهارة في البلدان بحيث يكون الأفراد في وضع يمكنهم من الانتفاع من العولمة. ويمكن لها، من خلال شبكاتها ونفوذها، أن تولد أيضاً الرخم اللازم للأسواق لكي تصبح مفتوحة بالفعل أمام منتجات البلدان النامية.

وهذا تصوير محدد للشراكة الأكبر بين القطاع العام والقطاع الخاص وأفراد الشعب والطرق التي يمكن أن تساعدنا بموجبها على الاستفادة من منافع العولمة والوفاء بتكلفتها.

وتعاون وكالات الأمم المتحدة بالفعل مع المشروعات التجارية وغيرها من الأطراف من غير الدول على نطاق واسع بغية تحقيق منافع متبادلة. وعلى سبيل المثال، يعمل سوية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغرفة التجارة الدولية من أجل تعزيز الاستثمار في أقل البلدان نمواً، وبخاصة في أفريقيا. وتعمل الأمم المتحدة والمشاريع التجارية والحكومات معا على وضع إرشادات استثمارية عملية تنبذ الأسطورة القائلة بأنه لا توجد فرص للاستثمار في هذه البلدان في أفريقيا. وستسمح الشركات العالمية الأكبر بالاستفادة بمنافع أكثر.

وبينما لن يناقش الكثيرون الأساس المنطقي للشركات العالمية الأكبر، فإن المناقشات كثيراً ما تهتم بالأطراف الفاعلة وطريقة التنفيذ. وهنا، سأدلى ببعض المقترحات.

أولاً، لكي تكون الشركات العالمية فعالة وعالمية حقاً، يجب أن تتضمن أكثر من مجرد الشركات الخاصة من

قسم مفيد ويزودنا بنقاط كثيرة للمناقشة في المستقبل. وفي هذا الصدد، لدي بضعة تعليقات ومقترحات.

أولاً، في مجالي الحوار في مجال السياسات والدفاع عن قيم الأمم المتحدة وأنشطتها، جرى إدماج المبادرات الموجودة في نماذج متنوعة. ومع ذلك، أود أن استرعي انتباه الجمعية إلى عملية اعتماد الأطراف من غير الدول في مؤتمرات الأمم المتحدة وأعمالها التحضيرية التي تختلف من عمل إلى آخر.

ويجب أن تبسط هذه الأعمال وأن تتسم بقدر أكبر من الشفافية وإمكانية التنبؤ بها، وذلك لمنفعة جميع المشاركين فيها.

وآمل في هذا الصدد، أن تعمل الأمانة العامة على تحليل طرائق مشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول في مؤتمرات الأمم المتحدة الهامة لصالح مناقشاتنا في المستقبل. ونظراً لتنوع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، فإننا بحاجة لاستحداث آلية تكون مرنة وفعالة، للنهوض بعملية الشراكة، مع تفادي نهج المقياس الواحد الذي يناسب الجميع.

ثانياً، أود أن أثنى على التطورات الملحوظة في مجالي تقاسم المعلومات والشراكة في التعلم، اللذين يستهدفان نشر المعرفة الشاملة لجميع القطاعات بشأن المسائل الإنمائية الحيوية. وينبغي إيلاء الاهتمام أيضاً لمباشرة فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أعمالها وإنشاء الشبكة الرفيعة المستوى المعنية بعمالة الشباب. هاتان المبادرتان تجربتان جديدتان بالنسبة للأمم المتحدة في مجال استخلاص الخبرة والموارد سواء من القطاع العام أو من الجهات الفاعلة غير الحكومية.

ثالثاً، أعلق أهمية كبيرة على تعبئة الأموال من القطاع الخاص من خلال الأموال المخصصة للأعمال الخيرية

المشاركة. إذا كنا جميعاً على استعداد لاتخاذ الخطوة بتوقعات واقعية. وأرجو أن نسير على الدرب معا وأعيننا مفتوحة تماماً.

**السيد سون جون - يونغ (جمهورية كوريا)** (تكلم بالانكليزية): أود أولاً أن أشكر الأمين العام على تقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وخاصة القطاع الخاص. وأقدر كذلك تفاني السيد هاري هولكيري، بصفته السابقة كرئيس للجمعية العامة، في تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

وقد تفاعلت الأطراف غير الحكومية مع الأمم المتحدة منذ إنشائها. ومع ذلك، تحول العملية السريعة للعولمة العالم من جوانب متعددة. ومن الجدير بالملاحظة أن نلاحظ أن نطاق هذا التفاعل وآثاره قد زادت زيادة ضخمة على مدى السنوات العشر الماضية. والسبب الرئيسي في هذا التغيير يرجع إلى زيادة عدد وتنوع ونفوذ منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ومن الجدير بالثناء أن الأمم المتحدة نجحت إلى الآن في تعزيز التفاعل مع هذه المنظمات وتشكيل شراكات عالمية كان من العسير تصورها حتى قبل عشر سنوات. وأود أيضاً أن أشير إلى القرار الذي اتخذته زعماء العالم في مؤتمر قمة الألفية، والذي يعبر عن ضرورة تطوير شراكات قوية مع منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني سعياً إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر.

وأثق في أن نجاح الأمم المتحدة سيعتمد على الطرق التي يمكن أن نعتمدها. بموجبها شراكات مع الأطراف من غير الدول وأن نعزز هذه الشراكات على نحو يكفل الدعم المتبادل. والقسم الذي يتضمنه تقرير الأمين العام، والذي يشرح أنماط التعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص،



باستطاعتنا أن نخلص بسهولة إلى أن التعاون مع الجهات الفاعلة من غير الدول أمر جوهري لتحقيق أهداف الأمم المتحدة. إلا أنني أود التأكيد على أن تعاظم التعاون مع الجهات الفاعلة من غير الدول يجب ألا يلغى أهمية دور الحكومات في عمليات صنع السياسات على المستويين الوطني والدولي. ويجب أن تظل الحكومات والمنظمات الدولية الهيئات الأساسية التي توفر بيئة مواتية لتمكين منظمات المجتمع المدني، ومنها منظمات القطاع الخاص.

في العام الماضي انضمت جمهورية كوريا إلى المشاركين في تقديم القرار ٢١٥/٥٥ المعنون "نحو إقامة شراكات عالمية"، اقتناعها منها بأن تعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني مجال جديد مفتوح أمام الأمم المتحدة. ونحن ملتزمون بمواصلة العمل في سبيل تعزيز التفاعل مع شركاء جدد لخدمة قضايا هذه المنظمة.

**السيد إفاه - أبيتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية):**  
يؤيد وفدي البيان الذي أدلت به إيران باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن التقرير الذي أعده الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء ذوي الصلة، لا سيما القطاع الخاص، يقدم دراسة استقصائية شاملة للموضوع بهدف معالجة الشواغل والآمال التي أثارها المناقشات السابقة لهذا الموضوع. ويجب أن يحظى الأمين العام بالثناء على ذلك، والأهم من ذلك، على العمل الرائد الذي قام به عندما أتاح إمكانات الشراكات العالمية من خلال مبادرة الاتفاق العالمي وغيرها من المبادرات.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه بينما تعتبر مبادرة الاتفاق العالمي مبادرة بالغة الأهمية، فإنها ليست سوى جزء من قائمة الشراكات العالمية. إن الشراكات العالمية تتجاوز مبادرة الاتفاق العالمي. ولذلك، فإن المناقشة الجارية

أو رأس المال الاستثماري. ونحن بحاجة لاستكشاف السبل لتعزيز الإمكانات الضخمة المتاحة للشراكة، مثل صندوق الأمم المتحدة المعني بالشراكة الدولية ومؤسسة الأمم المتحدة. وبالنسبة لرأس المال الاستثماري، لقيت مبادرة الأهداف القابلة للتحقيق في مجال الاستثمار الرأسمالي الاعتراف كخيار جيد في هذا المجال. كما أتوقع أن يستفاد بألية التنمية النظيفة. بمقتضى بروتوكول كيوتو التي يمكن استغلالها على أفضل وجه كأداة لدعوة رأس المال الخاص للمشاركة. وعلاوة على ذلك، أشيد بمبادرة الأمين العام المعروفة بالاتفاق العالمي، التي تدعو قادة الأعمال التجارية لاعتناق المبادئ المتفق عليها عالمياً في مجالات البيئة، والعمل، وحقوق الإنسان، ومبادرات المتابعة المتعلقة بها، بالتعاون الوثيق مع غرفة التجارة الدولية.

وفي ضوء الدعم الشامل لدور القطاع الخاص والمجتمع المدني، يتعين علينا أن نتناول الشواغل المشروعة حول الأخطار المحتملة مثل خطر تضارب المصالح، والتمتع بامتيازات غير عادلة ومخاطر الإدارة، على النحو المبين في تقرير الأمين العام. وإنني لا أرى أن هذه الأخطار من الضخامة بحيث تهدد سلامة الأمم المتحدة. ولكن لا بد لنا من إيلاء اهتمام مصحوب باليقظة الواجبة للمجالات التي يجتمل أن تثير القلق. وإنني أشيد في هذا الصدد، بمبادرات الأمانة العامة الرامية إلى وضع مبادئ توجيهية وطرائق للشراكة، وآمل أن تحظى بمزيد من التطوير.

ثمّة تحد رئيسي آخر تواجهه الأمم المتحدة يتمثل في كيفية ضمان مشاركة المنظمات التي تنتمي إلى البلدان النامية في مبادرات الشراكة على نحو كاف، وإنني أشاطر الرأي بضرورة توفير دعم كبير للجهات الفاعلة من غير الدول من البلدان النامية في مجالات حلقات العمل الميدانية والوطنية والإقليمية والتبادل والحوار بين القطاعين العام والخاص.

بجعل المسائل الإنمائية ذات حاذبية للقطاع الخاص؛ القضاء على الفقر من خلال الشراكات العامة - الخاصة لزيادة تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان التي تتجاوزها عادة هذه التدفقات؛ معالجة القابلية لسرعة التأثر، وأزمة الديون، والمشاركة في الأعباء، ومحاربة الفساد، وتطبيق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والحقوق المتصلة بموضوعات من قبيل نقل التكنولوجيا بأسلوب يحقق الإنصاف.

وينبغي أن تشمل مجالات الحوار الأخرى الميادين التي قد يتخذ العمل فيها شكل التنظيم الذاتي أو المشاركة في أفضل الخبرات. ويمكن أن تشمل هذه الميادين التعريف بمجالات تتطلب التنظيم الذاتي، ودور قطاع الأعمال كشبكة متحدة في الدعوة للقيم العالمية والمسؤولية الاجتماعية من خلال الإدارة المشتركة؛ ومبادرات بناء القدرة من خلال التدريب الداخلي على الأعمال التجارية وتقديم الدعم للصناديق التعليمية. إن قدرة القطاع الخاص كداعية لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرأسمالية الأخرى والوصول إلى الأسواق، في سياق إعلان الألفية، هي أيضا قضية أساسية تتطلب إجراء حوار بشأنها.

ومن شأن هذا النهج الاستراتيجي أن يمكن الجمعية العامة من توجيه تطور مبادرة الاتفاق العالمي، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، والصندوق العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة، وفرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وغيرها من المبادرات.

ومع أن الأمم المتحدة اعترفت في الماضي بكونها، من خلال الأنشطة التي تقوم بها، المنتدى العالمي الذي يحافظ على قيم المجتمع الدولي في المجال الإنساني والتنمية المستدامة، فإن الدور الذي تضطلع به في الشراكات العالمية ينبغي أن يعزز رؤية متعلقة بإيجاد الثروة، قادرة على سد الفجوة بين

في الجمعية العامة ينبغي أن تشمل التنوع الثري الذي تنطوي عليه الشراكات المتاحة نتيجة لبيئة عالمية شهدت تغيرات واسعة النطاق وما زالت في تغير. والواقع أن التقرير يقدم نظرة شاملة ممتازة لهذه البيئة والاحتمالات التي تنطوي عليها.

من الواضح أنه على الرغم من أن الشراكات العالمية ليست بالشيء الجديد، فإن سطوة أنظمة السوق الحرة، وفشل التوافق في الآراء في واشنطن ونشوء العولمة أثرت جميعها على ظهور شبكات ابتكارية متنوعة، وكذلك على الرغبة في نهج أكثر تماسكا للشراكات العالمية.

ولما كانت قدرة الجهات الفاعلة من بين الدول والحكومات على التأثير على التنمية قد تجاوزتها مصادر تأثير جديدة آخذة في الظهور، فقد نشأت الحاجة إلى استخلاص دروس من الابتكارات والتطورات الجارية في الشراكات العالمية لاستغلال إمكاناتها وتعزيز أثرها.

وبهذا المعنى، تبين مبادرة الاتفاق العالمي إمكانات وقيود العمل الحكومي الدولي على حد سواء. ومن الواضح أن مبادرة الاتفاق العالمي ما كانت تظهر إلى الوجود لو أن العمل كان مرهونا بقرار من الجمعية العامة. وقد أوجد الاتفاق، كخطوة أولى، سبيلا للتأثير طوعيا على السلوك المشترك في غياب قواعد متفق عليها للسلوك تحكم سلوك الشركات المتعددة الجنسيات.

ما هي الدروس التي تعلمناها والتي يمكن أن تدفعنا قدما إلى الأمام؟ ثمة حاجة إلى نهج استراتيجي تجاه الشراكات العالمية في سياق الجمعية العامة، وينبغي أن يكون دور الجمعية توضيح الرؤى والقيم التي تهتدي بها الشراكات. وينبغي أن تشمل هذه الرؤى والقيم المسائل التالية: تحديد التدخلات من جانب القطاع العام التي تعزز الأثر الإنمائي لأنشطة القطاع الخاص؛ وبناء التفاهم بشأن السبل الكفيلة

والمدارس التجارية قطاع من قطاعات المجتمع المدني التي ينبغي النظر بنشاط في إشراكها. فلا يزال التعليم التجاري متخلفاً عن غيره من التخصصات في مجال دمج القيم الاجتماعية في الأعراف المهنية.

وسوف يتعين على الجمعية العامة في اتخاذها الخطوات المقبلة إلى الأمام أن تتصدى في سياق عملها لعدد من التحديات المتصلة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وتشمل بعض هذه التحديات ضرورة النظر إلى المسائل المتصلة بتضارب المصالح وإلى حماية نزاهة عملية الأمم المتحدة. ويناقش تقرير الأمين العام هذه المسائل بتفصيل كبير. بيد أن الشراكة رغم ما تنطوي عليه من مخاطر تتيح للقطاع الخاص فرصة فريدة للمشاركة ولأن يصبح عاملاً من عوامل الحوار والتغيير. ولن ينتج عن ذلك سوى تعزيز الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

وسوف يشكل ابتكار الصيغة اللازمة لدمج الشراكات العالمية في أعمال الأمم المتحدة أيضاً تحدياً كبيراً للجمعية العامة. إذ تواجه الجمعية في الوقت الراهن خطر التعثر في دوامة البنود الكثيرة المدرجة في جدول أعمالها.

ثمة روابط مشتركة في حالة الشراكات العالمية مع البند المدرج بجدول أعمال اللجنة الثانية بشأن العولمة. ويحتمل أن تتناول متابعة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المسائل المتعلقة بالشراكات العالمية. وينبغي أن تواصل المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها معالجة الجوانب التنفيذية للشراكات. وسوف تكتسب المناقشات الجارية حالياً في أروقة الأمم المتحدة عن المنافع العامة العالمية أهمية في ذلك الإطار.

لهذه الأسباب جميعها نؤيد اقتراح تيسير عقد منتدى للجهات المتعددة من أصحاب المصلحة. ولكن بالنظر إلى

البلدان الغنية والفقيرة، وعلى حفز الدعم بالاستناد إلى توسعة الأسواق وزيادة الربح.

ويلزم أيضاً أن تدرس الجمعية العامة طرقاً للبحث في إقامة شراكات فعالة مع المبادرات القائمة، من قبيل المنتدى الاقتصادي العالمي، بهدف تشجيع المواءمة والتغطية الكافية على نطاق العالم وإضافة قيمة من خلال المزايا النسبية لكل منها.

وسوف تتوقف فعالية الأمم المتحدة في سعيها لتحقيق هذه الأهداف على مدى نجاح الجمعية العامة في الاستفادة بالدروس المستخلصة من العمليات الأخرى وفي ابتكار آليات تمكينية لإقامة شراكات، لا سيما مع القطاع الخاص، الذي يعمل في مناخ مختلف تماماً.

ويلزم في هذا الصدد أن تتسم قواعد الجمعية العامة بمزيد من المرونة من أجل زيادة سبل وصول هيئات القطاع الخاص ومشاركتها. ومن المفيد المقابلة بين النهج الذي تأخذ به الجمعية العامة حالياً وبين نهج الاتفاق العالمي والمنتدى الاقتصادي العالمي.

من الحكمة أيضاً أن يستهدف الأحدث بعملية لا مركزية تقوم على رؤية محددة عالمياً ورؤى وسيطة على الصعيدين الإقليمي والوطني. وهذه من شأنها أن تتصدى للمشكلة المتمثلة في أن الأمر ينتهي على الدوام إلى تخفيف المدخلات الإقليمية في المناقشات العالمية نتيجة للأخذ والرد في التفاوض بشأن النتائج.

من الواضح أنه لا يمكن أن توجد شراكات عالمية فعالة بدون اشتراك المنظمات غير الحكومية. لذلك فإن العداء والمواجهة بين القطاع الخاص وأوساط المنظمات غير الحكومية يشكلان عائقاً كبيراً في طريق التقدم. وينبغي أن توفر الأمم المتحدة القيادة ومنصة لبناء الجسور بين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

والصناعية والمالية اللازمة للتأثير في هذا العالم. بل إن قوته تفوق بكثير قدرات بعض الدول أحياناً. وكما جاء في تقرير الأمين العام، فقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية من ٤٣ بليون دولار في عام ١٩٩١ إلى ٢٤٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٠. ويُظهر هذا بجلاء أن التمويل العام لا يمكن أن يفي وحده بالموعد المستهدف في عام ٢٠١٥.

ولحسن الحظ أن مسألة الشراكات العالمية ليست مقصورة على تمويل التنمية. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه لتحقيق الأهداف الموضوعية في ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة "حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية" و"تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز"، فمن الضروري تعزيز التعاون، لا بين الدول الأعضاء فحسب، وإنما أيضاً فيما بين المنظمة والقطاع الخاص، الذي يشترك عن كثب في جميع هذه المسائل.

لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يدعو إلى فهم الشراكات بأوسع معنى ممكن، وليس فقط من حيث تعبئة الموارد الإضافية. وسوف تتصدر مسائل التمويل المسرح في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في العام القادم في مونتيري.

ويرى الاتحاد الأوروبي الشراكات مع القطاع الخاص بمثابة طريقة لممارسة تأثير قوي من جانب القطاع الخاص على العمل الدولي. والميزة التي يرد ذكرها أكثر من غيرها هي القدرة على حشد وتجميع وتوجيه الخبرة الفنية والقدرات والموارد المتنوعة التي يمكن لكل قطاع أن يوفرها. ولبعض الشركات أو المؤسسات الكبيرة المتعددة الجنسيات القدرة على تقديم إسهام هائل من حيث الموارد. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتزايد أهمية أشكال الشراكة الابتكارية، من قبيل التحالف العالمي للقاحات والتحصين، ضمن أنشطة

التجارب التي مرت بها اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في إشراك القطاع الخاص في عملياتها فإننا نرى أن التخطيط لمنتدى الجهات المتعددة من أصحاب المصلحة وعقده ينبغي أن تسبقه عملية تفكير ومناقشة جديدة لجميع هذه المسائل ضمن إطار فريق من الخبراء. ويجب أن يجري ذلك النظر ضمن سياق إصلاحات الجمعية العامة، إذا أريد للنتائج أن تشكل إسهاماً دائماً في تحقيق الأهداف العالمية.

إذا ما وفر القطاع الخاص طائفة متنوعة من الكفاءات و المستفيدين والموارد والشبكات، وهو يوفرها بالفعل، فلا يمكن أن يوجد مكان أفضل لإشراكها من البيت الذي يضم جميع أعضاء الأمم المتحدة، ألا وهو الجمعية العامة.

**السيد دي لويكر (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية):**

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان أيضاً بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - أستونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلاً عن أيسلندا والنرويج، بلدَي الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

يعلق الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة على هذه المناقشة بشأن الشراكات العالمية مع المجتمع المدني، ولا سيما القطاع الخاص. ومن الواضح أنه بدون مشاركة نشطة من جانب جميع الجهات الفاعلة المنخرطة في عملية العولمة، حكومية وغير حكومية، لن يتسنى الوفاء بأهداف التنمية المستدامة في موعدها المستهدف عام ٢٠١٥ الذي تحدد منذ انعقاد المؤتمرات الرئيسية المتعلقة بهذا الموضوع، ومؤخراً في إعلان الألفية. فالقطاع الخاص يملك القوة التكنولوجية

القطاع الخاص، والمخاطرة بأن يكون للسعي إلى تحقيق الربح وتعزيز مزايها فردية خاصة الأسبقية على الصالح العام. وفي هذا الصدد، يرى الاتحاد الأوروبي أن من الضروري ألا تفسد الشراكة باستقلال الأمم المتحدة أو تمنعها من الدفاع عن المصلحة العامة والتصرف على هذا الأساس. بيد أن من الواضح أن تحقيق الربح سيظل دائما الدافع الأول للقطاع الخاص. وهذا لا يتناقض مع القيم العالمية التي تدافع عنها الأمم المتحدة. وباحترام قيم عالمية مثل حقوق الإنسان ومعايير العمل وحماية البيئة، يمكن للقطاع الخاص أن يحسّن صورته ويزيد مصداقيته في أعين زبائنه، وأن يزيد، بالتالي، من أرباحه في الأجل الطويل.

وسوء فهم آخر ينبغي تصحيحه هو الانطباع بأن منظومة الأمم المتحدة لا تعمل إلا مع الشركات الغربية المتعددة الجنسيات، ولا تولي اهتماما كافيا لإقامة شراكات مع المؤسسات والرابطات التجارية من البلدان النامية. ونرجو من منظومة الأمم المتحدة أن توسع نطاق شراكاتها لتشمل المزيد من المؤسسات التجارية في البلدان النامية. وسوف يشجع الاتحاد الأوروبي دخول القطاع الخاص من البلدان النامية في علاقات شراكة، وإذا دعت الضرورة من خلال مشاريع لبناء القدرات.

ويجب أن تستجيب الشراكات للالتزامات المشتركة التي يدخل فيها الشركاء بروح من الاحترام المتبادل، سعيا إلى تحقيق أهداف مشتركة. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه من واجب الأمم المتحدة، عندما تقوم بوضع الترتيبات التفصيلية التي تحكم علاقات الشراكة مع القطاع الخاص أن تحافظ على كل المرونة التي تستوجبها المهمة المتوخاة من مثل هذه الشراكات.

في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت في تموز/يوليه ٢٠٠١، حثّ الدول

الأمم المتحدة التنفيذية. والتحالف العالمي للقاحات والتحصين نموذج ممتاز للائتلاف بين الحكومات، وهيئات الأمم المتحدة، والمؤسسات الخيرية من قبيل مؤسسة بيل ومليندا غيتس ومؤسسة روكفلر، والصناعات الصيدلانية، والمعاهد التكنولوجية، ومراكز الأبحاث.

وتتيح الشراكات للأمم المتحدة زيادة الوعي العام والتواصل مع جمهور أكبر، لأن الشركات وكبار المسؤولين التنفيذيين سيدافعون عن قيمهم وأهدافهم وأنشطتهم. وهذه ميزة أخرى للشراكات. إذ يمكن أيضاً أن تساعد في اختبار طرق جديدة لتنفيذ البرامج والإدارة وصياغة معايير موحدة في مجالات حقوق الإنسان والبيئة والعمل.

وفي هذا السياق، يشكل الاتفاق العالمي مثالا ممتازا للتعاون الناجح بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وهو يثبت بصفة خاصة أن الشركات تتحمل مسؤولية اجتماعية بالاستناد إلى القيم الأساسية للأمم المتحدة.

إن الميثاق العالمي يوفر للقطاع الخاص القدرة على الدخول في شراكات فعلية مع منظومة الأمم المتحدة، لتحقيق منافع للبلدان النامية على وجه الخصوص.

وقد لوحظ في بعض الأوساط أن الشراكات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص تقتضي حتما الجمع بين أطراف فاعلة ذات مصالح ودوافع شديدة التباين، وتملك أنواعا مختلفة من الموارد والخبرات، وتسعى إلى تحقيق نواتج ومنافع مختلفة. وأوجه الخلاف هذه لا تمثل بالضرورة عوائق أمام التوصل إلى اتفاق على الأهداف المشتركة. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن أوجه الاختلاف هذه، رغم كل شيء، هي التي ستثري عملية البحث عن حلول مشتركة للمشاكل.

والاتحاد الأوروبي يمكنه أن يتفهم الشواغل التي أعربت عنها بعض الأوساط إزاء علاقات الشراكة مع

إن إعلان الألفية يعبر عن التزام رؤساء دول وحكومات بلداننا بإقامة أشكال ملموسة من التعاون مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، لتعزيز التنمية والقضاء على الفقر، وإتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بصفة عامة، للإسهام في تحقيق أهداف المنظمة وتنفيذ برامجها.

ويود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد التزام المكسيك بتحقيق هذه الأهداف المهمة التي اهتمت بها حكومة بلادي، ليس فقط على الصعيد الدولي، وإنما أيضا، وبشكل متزايد، في المجال الداخلي في إطار حدودنا الوطنية.

إن الإحصاءات التي سبقت الإشارة إليها هذا الصباح، تبين لنا بشكل مقنع مدى تنامي المجتمع المدني والمشاريع الخاصة. ونود أن نشير على وجه الخصوص إلى وجود ملايين من الشركات الصغيرة ومؤسسات الأعمال الحرة الأصغر، سواء في قطاع الاقتصاد المنظم أو القطاع غير المنظم، وهذه المؤسسات التجارية تؤدي دورا حاسما في خلق الوظائف وتوليد الثروات على المستوى المحلي. ومن الطبيعي أن هذه الزيادة الكمية في عناصر المجتمع المدني والقطاع الخاص، تكون مقترنة بتأثير نوعي على الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة، والأعمال التي يُضطلع بها على الصُّعد العالمي والوطني والمحلي.

وكما جاء في تقرير الأمين العام، فإن هذه الأطراف الفاعلة لديها مهارات متنوعة، وتمثل مجموعات لها مصالح وموارد وشبكات لا يجوز تجاهلها. ولهذا السبب، يعتقد وفد بلادي بأن علينا أن نكون مبدعين في تفكيرنا بما يكفي لإيجاد وتطبيق سبل ووسائل عملية لتوجيه هذه الأعمال نحو تحقيق أهداف إعلان الألفية. والتحدي الآن هو استخدام إمكانات الطاقات الخلاقية للمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تعزيز التنمية المستدامة دون المساس باستقلال

الأعضاء الأمم المتحدة على مواصلة تعزيز جهودها لكفالة أن تكون المبادئ والسبل والوسائل التي تنظم اتفاقات الشراكة مرتكزة على أسس متينة، دون فرض أي شروط متشددة. فالمرونة والتجديد المطلوبان في التعاون مع عالم الأعمال التجارية، وفي تنفيذ هيئات الأمم المتحدة لولاياتها وأنشطتها المختلفة، يمكن أن يعانينا من اتباع نهج مفرط في مركزيته وفي طابعه المؤسسي. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن من الخطأ تحديد إطار عمل مغالي في طابعه الرسمي لأن ذلك ينطوي على مخاطرة بثني القطاع الخاص عن التقدم بمبادرات سخية أو مبتكرة. ومن واجب منظومة الأمم المتحدة أن تكون متفتحة الذهن تجاه القطاع الخاص. فليس من المستصوب، مثلا، أن تجعل عملية اعتماد الشركاء بالغة الصرامة، فهذا الإجراء يجب أن يبقى مرنا ومفتوحا.

ويجدونا الأمل أن نواصل هذه المناقشة الجوهرية مع شركائنا بشأن هذا البند من جدول أعمال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، على أمل الوصول إلى نتائج مفيدة دون التلكؤ طويلا حول مسائل تتعلق بالمبدأ أو العقيدة، وأن نحاول، قبل كل شيء، العمل على إيجاد "ممارسة سليمة" تؤدي إلى استراتيجيات للشراكة تكون لها أفضل فرصة للنجاح. والاتحاد الأوروبي يريد أن يعرض مشروع قرار سيكون مفتوحا لمفاوضات غير رسمية ولقدمين إضافيين، راجيا أن يحظى مشروع القرار بأقصى درجة من التأييد حتى يحصل على أوسع توافق ممكن في الآراء ضمن جمعنا هذا.

**السيد نافاريت (المكسيك) (تكلم بالاسبانية):** يود وفد بلادي، في البداية، أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره الممتاز بشأن البند ٣٩ من جدول الأعمال "نحو إقامة شراكات عالمية" المعروض علينا الآن. وما من شك في أن المعلومات والتوصيات الواردة في هذه الوثيقة ستيسر هذه المناقشة.

منظومة الأمم المتحدة وطابعها المنصف وعالميتها وطبيعتها المتعددة الأطراف. ومؤمن الوفد المكسيكي بأن من الضروري أن تواصل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بلورة وتحسين المبادئ والتوجيهات التي ستحكم اتفاقات التعاون مع القطاع الخاص ومع المجتمع المدني، مع الحرص على منع آلية التعاون من أن تكون جامدة. وعلينا أن نكفل احترام المبادئ القائمة على وحدة القصد والشفافية وغياب المحسوبية. وفضلا عن ذلك، تعتقد المكسيك بأن من الضروري أيضا إيلاء اهتمام خاص لإقامة الصلات مع القطاع الخاص على نحو يتفادى نوع الأخطاء التي قد تعطي مصداقية أو شرعية للشركات التي تتنافى ممارستها مع المبادئ الأساسية للمنظمة وميثاقها، أو التي ينجم عنها تضارب في المصالح.

وعلاوة على ذلك، تقتضي الطبيعة الدينامية والمنتجة للقطاع الخاص أن تحسّن الأمم المتحدة أساليب عملها. وكما يقول تقرير الأمين العام، فإن من الأهمية بمكان أن نتفادى ازدواجية الجهود في عدد من المجالات، وأن نصحح النقص في وحدة المصالح وفي التنسيق المركزي بين المنظمات، الذي يشكل عقبة تعوق التفاعل الفعال بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وهنا يؤيد وفد بلادي المقترح الذي قدمه توا الممثل الدائم لجمهورية كوريا الذي يدعونا لأن نبسّط عملية اعتماد المشاركين غير الحكوميين في مؤتمرات الأمم المتحدة، بما في ذلك عملياتها التحضيرية. ولا بد من جعل هذه الإجراءات مبسّطة وأكثر شفافية وأكثر فاعلية.

ويؤكد وفد بلادي أن الاعتراف بالحاجة إلى التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لا يعني إحلالهما محل المهام والمسؤوليات الرئيسية للحكومات في صياغة السياسة العامة الوطنية والدولية. ويؤكد وفد المكسيك أيضا على أن بوسع السيد بهاتاشارجي (الهند) (تكلم بالانكليزية): لقد قرأنا باهتمام كبير تقرير الأمين العام الشامل الزاخر بالمعلومات المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين وخاصة القطاع الخاص" (A/56/323). ولا يمكن أن يكون هناك أي شك في أن عملية العولمة، التي

منظومة الأمم المتحدة وطابعها المنصف وعالميتها وطبيعتها المتعددة الأطراف.

ويؤمن الوفد المكسيكي بأن من الضروري أن تواصل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بلورة وتحسين المبادئ والتوجيهات التي ستحكم اتفاقات التعاون مع القطاع الخاص ومع المجتمع المدني، مع الحرص على منع آلية التعاون من أن تكون جامدة. وعلينا أن نكفل احترام المبادئ القائمة على وحدة القصد والشفافية وغياب المحسوبية.

وفضلا عن ذلك، تعتقد المكسيك بأن من الضروري أيضا إيلاء اهتمام خاص لإقامة الصلات مع القطاع الخاص على نحو يتفادى نوع الأخطاء التي قد تعطي مصداقية أو شرعية للشركات التي تتنافى ممارستها مع المبادئ الأساسية للمنظمة وميثاقها، أو التي ينجم عنها تضارب في المصالح.

وعلاوة على ذلك، تقتضي الطبيعة الدينامية والمنتجة للقطاع الخاص أن تحسّن الأمم المتحدة أساليب عملها. وكما يقول تقرير الأمين العام، فإن من الأهمية بمكان أن نتفادى ازدواجية الجهود في عدد من المجالات، وأن نصحح النقص في وحدة المصالح وفي التنسيق المركزي بين المنظمات، الذي يشكل عقبة تعوق التفاعل الفعال بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص.

وهنا يؤيد وفد بلادي المقترح الذي قدمه توا الممثل الدائم لجمهورية كوريا الذي يدعونا لأن نبسّط عملية اعتماد المشاركين غير الحكوميين في مؤتمرات الأمم المتحدة، بما في ذلك عملياتها التحضيرية. ولا بد من جعل هذه الإجراءات مبسّطة وأكثر شفافية وأكثر فاعلية.

ويؤكد وفد بلادي أن الاعتراف بالحاجة إلى التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لا يعني إحلالهما محل المهام والمسؤوليات الرئيسية للحكومات في صياغة السياسة العامة الوطنية والدولية. ويؤكد وفد المكسيك أيضا على أن بوسع

وفي قمة الألفية، أعرب قادتنا عن تصميمهم على إنشاء شركات قوية مع القطاع الخاص ومنظمات القطاع المدني للسعي إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر. وقد تم الاعتراف بشكل واضح بأن الشركات تمثل أداة هامة وفعالة لتحقيق أهداف التنمية. ومن رأينا أن المناقشة التي جرت في العام الماضي عبّرت عن رغبة الدول الأعضاء في إنشاء شركات ناجحة تحدد فيها بوضوح الصلاحيات، وقواعد الارتباط، والعلاقات المتبادلة بينها. وتعمل شركات القطاع الخاص في أراضي الدول القومية وفقا لقوانينها الوطنية. وما لم يتم إشراك الحكومات في المناقشات المتعلقة بطبيعة ونطاق الشركات العالمية، فإن الارتباط مع الأمم المتحدة سيكون محدودا في أحسن الأحوال. ومن الأهمية بمكان أن يكون ارتباط جميع الشركاء على قدم المساواة. وتلك بالضبط هي العملية التي نشارك فيها الآن.

إننا نقر بأن الشراكة العالمية تعتبر من المبادرات المفيدة التي تجذب الاهتمام، ولكننا نوصي بأن نضع نصب أعيننا النقاط التالية مع تطورها من مرحلته التجريبية الحالية. أولا وقبل كل شيء، المبدأ الذي تستند إليه حاليا هو مبدأ جزئي تم اختياره بشكل اعتباطي من مجموعة شاملة من اتفاقات اجتماعية وإمائية تفاوضت الدول الأعضاء بشأنها بعناية؛ وهو ينطوي على المخاطرة بإعطاء وزن أكبر لمجموعة من المبادئ على حساب مبادئ أخرى.

ومع أن هذه المبادرة ليست عالمية في نطاقها، فإنها تعتمد على بعض المبادئ المستمدة من اتفاقات أو صكوك قانونية أخرى ليست كل الدول الأعضاء أطرافا فيها؛ وحقيقة أن الشركات تعمل في إطار الشراكة العالمية في بعض البلدان لا تجيز لها إجبار حكومات تلك البلدان على أن تعيّر قوانينها المحلية، أو أن تفرض عليها مشروطيات على الاستثمار.

تتسم بتحرير التجارة ورأس المال وبأوجه التقدم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أدت إلى تعزيز الموارد المالية والقدرات التكنولوجية للقطاع الخاص. وقد استخدم بعض أعضائه أرباحهم في أوجه الخير بتقديم مساهمات إلى الأمم المتحدة، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات الخيرية، بل وبالإفناق المباشر على مشاريع التنمية الاجتماعية. وهناك إدراك متزايد بأن مجتمع الأعمال التجارية يمكنه المساهمة في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية والقضاء على الفقر. وقد يؤدي مزج السعي إلى تحقيق الربح مع مبادئ المسؤولية الاجتماعية بالفعل إلى تهيئة الفرص للأعمال التجارية المستدامة في الأجل الطويل.

لقد أثار مفهوم الأمين العام للاتفاق العالمي الطوعي قدرا من الاهتمام في عالم الشركات. فانضمت شركات من الهند إلى تلك المبادرة معبرة عن رغبتها في بلوغ عالم أفضل من خلال تقاسم المسؤولية والمساهمة في الجهود الوطنية المبذولة في مجال مكافحة الفقر والجوع والأمية والمرض.

وقد ولّدت فكرة الشراكات العالمية مع جميع الشركاء المهنيين، بما في ذلك القطاع الخاص، الكثير من النقاش والجدال في الأمم المتحدة في العام الماضي. ولم تقبل العملية الحكومية الدولية، أو تقر، حتى الآن فكرة الأمين العام عن الاتفاق العالمي. ولا يعود سبب ذلك إلى أن فكرة الشراكات جديدة أو أن الشركة ليست مهمة. فالقطاع الخاص، كما يتضح من تقرير الأمين العام، ما فتى يتفاعل مع الأمم المتحدة منذ إنشائها. وتقوم منظمة العمل الدولية على أساس شراكة ثلاثية، كما أن التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتحصين يمثل شراكة ناجحة. ومؤخرا جدا، تم إنشاء صندوق الصحة العالمي للتصدي لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون مع القطاع الخاص.



ونسعى إلى تعزيز الحوار والتشاور مع القطاع الخاص في الأمم المتحدة - في إطار آليات متفق عليها - ومع الآلية الحكومية الدولية ومع منظومة الأمم المتحدة. ومشاركته من خلال الإسهامات المالية وفي تنفيذ المشاريع ستحظى بالترحيب أيضا. غير أن مشاركة القطاع الخاص يجب ألا تغير أو تخفف من الطابع الحكومي الدولي وعملية صنع القرار في الأمم المتحدة.

على الرغم من أن المؤسسات التجارية تسهم في الشراكة العالمية، بينما تواصل عملياتها التجارية، فإنها ينبغي أن تلتزم بقوانين البلد واللوائح والنظم المحلية. ولا يجوز للدخول في الشراكات أن يعفي من الخضوع للمساءلة أمام المؤسسات الوطنية ذات الصلة.

وينبغي لتكوين الشراكة العالمية أن يكون متوازنا، مع تمثيل الشركات التجارية من الدول النامية بصورة كافية. ونشجع أيضا الشراكة بين القطاعات الخاصة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية التي تشجع نقل التكنولوجيا وتنمية القدرات البشرية.

ووفدي مستعد للمشاركة في حوار بناء. ونعتقد أننا نحقق تقدما ليس في عملية تطوير شراكة عالمية مع القطاع الخاص فحسب، ولكن أيضا في زيادة الفهم بصورة أفضل للممارسة الجيدة المطلوبة من المؤسسات التجارية والسلوك المسؤول من جانبها.

**السيد أوجونكيديزه (الاتحاد الروسي)** (تكلم بالروسية): معلوم جيدا، أن المهام ذات الأولوية المحددة في إعلان الألفية تشمل إقامة علاقات شراكة دائمة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وقد رسمت الجمعية العامة بقرارها ٢١٥/٥٥، المعنون "نحو شراكات عالمية"، والذي شاركت روسيا في تقديمه، إطارا للمزيد من البحث عن أمثل السبل

المقصد من الشراكة أمر يفتقر إلى الوضوح. وهنا تتساءل عن الدور الذي يجب أن تقوم به الشراكة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص. إن إلزام شريك بأن يتبع طوعا بعض مبادئ السلوك الاجتماعي التي يضعها شريك آخر ليس من شأنه إلا أن يجعل الشراكة محدودة. وفي تلك الحالة، تصبح الأمم المتحدة الشريك النائم. والشراكة العالمية لا تُلزم القطاع الخاص بأن يعزز أيًا من المقاصد الاقتصادية أو الإنمائية، التي ينبغي أن تشكل في رأينا هدف الشراكة العالمية.

في عصر العولمة والمنافسة على الاستثمار الأجنبي المباشر، هناك خطر الاندفاع إلى القاع. وسيكون من الخير إذا كُفّت الشراكة العالمية عن إجبار الحكومات على أن تخفض المستويات السائدة فيها. ونحن بحاجة أيضا لأن نحمي أنفسنا من بعض شركات القطاع الخاص التي تستخدم الشراكة العالمية كذريعة للانسحاب من البلدان التي لم تعد مربحة لها، متعللة بأنها تفعل ذلك لأن الظروف المحلية لا تتماشى مع أهدافها الأخرى في إطار الشراكة العالمية.

وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نسعى إلى إدخال المبادئ التالية في الشراكة العالمية، ينبغي أن يكون التعاون بين الأمم المتحدة وشركائها المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئها دون الانتقاص بأي حال من الأحوال من استقلالية الأمم المتحدة وحيادها.

وينبغي للشراكة العالمية أن تستهدف الإسهام في تحقيق أهداف التنمية والقضاء على الفقر. ويمكن للقطاع الخاص أن يفعل ذلك من خلال توفير الموارد المالية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات والإنفاق الاجتماعي، وباعتماد سياسات مسؤولة من قبل الشركات. وإننا نشجع هذا النهج من قبل القطاع الخاص، على المستويين الوطني والدولي.

والخضوع للمساءلة، والشفافية، وعدم قبول المزايا غير المبررة والمحافظة على الطابع المستقل النزيه للأمم المتحدة. وبالطبع ينبغي لتنمية علاقات الشراكة مع القطاع الخاص ألا تقوض بأي حال الطابع الحكومي الدولي للمنظمة وآلياتها لصنع القرار. وفي هذا السياق، نؤيد مبادرة الأمانة العامة بإنشاء فريق عامل لدراسة تدابير ترمي إلى تعزيز الاتساق والقدرات، بما في ذلك في ميدان التعاون مع القطاع الخاص.

وينبغي للقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة أن يشكلا محور تركيز الجهود المشتركة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وإننا نرى أن هذه المجالات مناسبة بصورة جوهرية لتنمية شراكات الأمم المتحدة والقطاع الخاص على أساس المصالح المشتركة للطرفين. أما فيما يتعلق بالمجالات الأخرى المبشرة بالخير للتعاون مع القطاع الخاص المذكورة في تقرير الأمين العام - مجالات مثل السلم والأمن، ونزع السلاح، وحقوق الإنسان، والديمقراطية والحكم الرشيد - فإننا نرى أنه يمكن استكشافها بعد تحليل شامل للخبرة ذات الصلة المكتسبة في ميدان تعزيز التنمية.

تعلم الجمعية العامة أن الاتحاد الروسي أيد بصورة نشطة الاتفاق العالمي الذي شرع الأمين العام كوفي عنان في العمل على قيامه. ومشاركة الدوائر التجارية الروسية، في تعاون مع الأمم المتحدة، في إطار الاتفاق العالمي لها مزايا كبرى، من ناحية تنمية قطاع خاص مسؤول اجتماعيا وكوسيلة ممكنة لتعزيز موقفه الدولي. وإننا نرى هنا أيضا بعض الفرص لجذب رأس المال الخاص الأجنبي والتكنولوجيات إلى الاقتصاد الروسي. وعلاقات الشراكة هذه ذات أهمية مماثلة لترويج المعايير الدولية في مجال الإدارة، والمحاسبة، والمراجعة، والإنتاج الأكثر سلامة للبيئة في ممارسات الأعمال التجارية الروسية. إن تنفيذ الاتفاق بخدم، بالطبع، مصالح كل الأطراف المشاركة في العلاقات

والمجالات والآليات للتعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص.

وتوسيع العلاقات التجارية بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص مسألة حتمية في الوقت الحالي وتستحق كل ما يمكن من دعم وتشجيع. وإن عوامة الاقتصاد العالمي، التي أصبحت عملية لا رجعة فيها، جعلت من العمل التجاري إحدى القوى الرائدة وراء الإسراع بتنمية القوى المنتجة، والمشارك الرئيسي في العلاقات الاقتصادية العالمية؛ ومن ثم تنشأ أهمية مناقشة اليوم.

ونشاط الرأي بأن الهدف الرئيسي للتعاون بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة من غير الدول هو زيادة فعالية المنظمة في صالح كل الدول الأعضاء، بما يخضع للالتزام لا تذبذب فيه بمبادئ الميثاق. وهذا التعاون ليس هدفا في حد ذاته، وإنما وسيلة من الوسائل ذات الإمكانية القوية لتحقيق المهام التي تواجه منظومة الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، ينبغي أن يخدم مصالح حكومات الدول الأعضاء وأن يساهم في تعزيز سلطة المنظمة.

وأدوات هذا التعاون تشمل تعبئة الموارد المالية للقطاع الخاص للبرامج التي تنفذها الأمم المتحدة دعما للتنمية والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والتخلف، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور قيادي في إقامة التوازن الأمثل للمصالح بين القطاع الخاص والحكومات المتلقية في مجال تنفيذ البرامج والمشاريع المحددة.

إننا ندرك أن ذلك سيتطلب الإسراع من الأمانة العامة بوضع مبادئ توجيهية تنظم التفاعل بين الأمم المتحدة وشركات القطاع الخاص، والإسراع باعتمادها على المستوى الحكومي الدولي. وبينما ينبغي للمبادئ التوجيهية تلك أن تحافظ على المرونة اللازمة، فإنها ينبغي أن تضمن وحدة المقصد، والتحديد الواضح للمهام والمسؤوليات،

العامة على نحو أفضل واتباع سياسات أسلم. وفي الوقت الحاضر، نجد المطالب الاجتماعية أكثر شمولاً وتنوعاً. وفي هذه المناقشة العامة ذات الأهمية المتزايدة، أضحت المتطلبات القديمة أكثر وضوحاً، كما برزت متطلبات جديدة.

وفي البرازيل، أسفرت هذه الممارسة عن إجراء حوار أكثر شفافية بين الدولة والمجتمع المدني ككل والقطاع الخاص بغية التوصل إلى توزيع عادل ومتوازن للمسؤوليات. والقطاع الخاص شريك هام في جهودنا من أجل التنمية. وخلال العقد الأخير، قامت البرازيل بعملية كبيرة للخصخصة واجتذبت الاستثمارات الأجنبية. وقد تزايدت فعالية الإدارة العامة، وكذلك العدالة الاجتماعية، بعد أن تسنى للحكومة أن تركز جهودها ومواردها على التدابير التي تستهدف صالح المعوزين.

وفي السعي إلى عولمة أكثر واقعية وشمولاً وإنصافاً، يعتبر الدور النشط لكل من القطاعين العام والخاص أساسياً في تعزيز التنمية. وقد يكون هناك أحياناً تضارب في المصالح بين هذين القطاعين. وهذا هو واقع الحال في البرازيل، مثلاً، فيما يتعلق بأسعار العقاقير التي تستخدم في علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي لم تخفضها شركات القطاع الخاص إلا بعد أن بدأت الحكومة في شراء الأدوية الرديفة زهيدة الثمن. وفي الآونة الأخيرة، اتجهت بلدان أخرى تواجه وباء أو تهديداً بتفشي أحد الأوبئة، إلى اتخاذ تدابير مماثلة. فالقواعد الدولية ينبغي ألا تمنع الحكومات من حماية صحة مواطنيها، بينما تحمي المصالح الخاصة.

وعلى الرغم من هذه المصالح المتضاربة، فمن الواضح أن هناك مجالاً للتعاون بين الحكومة والأطراف الفاعلة من غير الدول، يمكن أن يعود بالنفع على كل من الجانبين. ولا أحد يجادل في الأهمية المتزايدة للقطاع الخاص. فقبل عشر سنوات، كان هناك ٣٧ ٠٠٠ من الشركات عبر

الاقتصادية العالمية. بل إنه يساعدها على الوصول إلى أعلى مستويات متطلبات ومعايير العمل التجاري العالمي، بما في ذلك من خلال التفاعل مع شركاء الأمم المتحدة التعاونيين الآخرين، الذين ينتمي العديد منهم إلى صفة الأعمال التجارية في العالم.

وبما يتوافق مع سياستنا المتسقة التي تهدف إلى تنمية التعاون بين رجال الأعمال الروس والأمم المتحدة، ستعقد مائدة مستديرة رفيعة المستوى بشأن هذا الموضوع في موسكو في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر من هذه السنة. وهذا الحدث ينظم برعاية الاتحاد الروسي للصانين ورجال الأعمال ووزارة الخارجية الروسية. وسيكون من بين المشاركين نائبة الأمين العام فريشيت ورؤساء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاجتماعية والاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ. وستمثل الشركات التجارية الروسية أيضاً على أرفع مستوى - حيث يتوقع أن يحضر أكثر من ٣٠ رئيساً تنفيذياً من الشركات الروسية الكبرى. وتتوقع أيضاً أن نرى في موسكو قادة رجال الأعمال من حول العالم، بما في ذلك رؤساء الشركات الكبرى عبر الوطنية، التي لها بالفعل تاريخ من التعاون المثمر مع الأمم المتحدة.

ويجدوننا الأمل أن يعطي هذا الحدث زخماً جديداً لعملية تنمية الشراكة الدائمة بين القطاع الخاص الروسي ووكالات الأمم المتحدة، بغية إيجاد حلول مشتركة للمشاكل المعاصرة للعولمة.

**السيد مورا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية):**

إن البحث عن تحسين التفاعل بين الدولة والأشكال الجديدة لتنظيم منظمات المجتمع المدني ظل سمة من سمات الديمقراطية الحديثة. ونتيجة لذلك، أصبح من الممكن تحديد المصلحة

وتشارك أكثر من ٢٠٠ شركة برازيلية في هذه المبادرة، وهي تسهم بذلك في نشر وتعزيز الممارسات السليمة للأعمال في بلدي. وكان الاجتماع الرسمي الأول للميثاق العالمي في البرازيل، الذي عقد في بيلو هوريزونتي في ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، قد قرر الإسراع في إدخال هذه المبادرة في البرازيل بإشراك شركات جديدة. كما حدد الاجتماع مجالات للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وأنشأ فريقا عاملا لوضع برنامج أكاديمي بشأن مواطنة الشركات.

ويسعد الحكومة البرازيلية هذا التفاعل الإيجابي مع الميثاق العالمي. ومع ذلك، فإننا ندرك أن الشركات لا تخلو من المخاطر. ومنها المخاطرة بالسمعة، الأمر الذي يترجم إلى فقدان المصداقية نتيجة اختيار شركات غير مناسبة.

لذلك، من المهم أن نتحقق من أن الشركات الخاصة تلتزم بتعهداتها. وفيما يتعلق بالميثاق العالمي، على سبيل المثال، لا بد من التحقق من أن الشركات تتبع هذه المبادئ. ولقد اتخذ الأمين العام خطوة في هذا الاتجاه بالحث على أن تتقدم الشركات المشاركة، مرة في السنة على الأقل، بمثال عملي للتقدم المحرز أو درس مستفاد من تطبيق المبادئ. ومشروع الميثاق العالمي يمكن أيضا أن يعزز الزيادة في عدد المشاريع المشتركة بين هذه الشركات والأمم المتحدة بغية تنفيذ أهداف معينة للأمم المتحدة. وتجدد الإشارة أيضا إلى أنه في السنة المقبلة، ستدعم مبادرة الميثاق العالمي حوارا سياسيا حول التجارب العملية المتعلقة بالاستدامة، دعما لاجتماع ريو + ١٠. وعلاوة على ذلك، وبغية تجنب المخاطر، ينبغي لجميع الشركات أن تتبع مبادئ وأهداف معينة، مثل المصلحة المشتركة، والشفافية، والمساءلة، والنهوض بأهداف الأمم المتحدة.

وفي إعلان الألفية، قرر رؤساء الدول والحكومات إتاحة مزيد من الفرص للقطاع الخاص للإسهام في تحقيق

الوطنية؛ والآن أصبح عددها ٦٠ ٠٠٠ شركة. وقد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم في السنة الماضية ستة أضعاف حجمه في عام ١٩٩١.

إن تقرير الأمين العام، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين وخاصة القطاع الخاص"، يقدم لنا العديد من الأمثلة على كيفية تطور شركات هامة عديدة في إطار منظومة الأمم المتحدة، ويغطي مجالات متنوعة مثل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتكنولوجيا المعلومات والبيئة. إن هذه الشركات تأتي في وقت تتزايد فيه أهمية ما يعرف بمواطنة الشركات الحميدة بالنسبة للقطاع الخاص والمجتمع ككل. فالشركات لا تبيع منتجاتها فحسب، بل تبيع أيضا نوعيات مختلفة من هذه المنتجات، وهي تحاول بذلك أن تضيفي على نفسها صورة جذابة وسلوكا حسنا. وبينما قد يجادل المرء فيما إذا كان هذا الاتجاه يعبر عن مصالح حقيقية للشراكة أم أنه مصلحة ذاتية مستتيرة. ومع ذلك، فإن الشركات في حقيقة الأمر على استعداد للتعاون في إطار من الشراكة.

وينبغي للأمم المتحدة أن تغتنم هذه الفرصة لاستكشاف قنوات جديدة للتعاون مع القطاع الخاص، كي تسهم، بالتالي، في تحويل العولمة إلى عملية أكثر إنصافا وشمولا. وكما يبين التقرير المعروض علينا، يمكن للشركات أن تسهم على نحو فعال في تحقيق أهداف الأمم المتحدة بوسائل مختلفة - فمثلا، من خلال دعم مشاريع محددة، وتمويل البرامج أو تطبيق المبادئ التي أرسيتها معاهدات دولية.

ويمثل الميثاق العالمي واحدا من هذه المبادرات الهامة. وحتى عام ٢٠٠٢، ينتظر أن يبلغ عدد الشركات العاملة في ظل هذا الميثاق أكثر من ١ ٠٠٠ شركة من جميع مناطق العالم، في إطار الالتزام بمبادئه التسعة في مجالات البيئة ومعايير العمل وحقوق الإنسان.

دور أساسي للمجتمع المدني في توفير الغذاء والمأوى والرعاية الصحية للمحتاجين، سواء كان ذلك بسبب الكوارث الطبيعية أو حالات الطوارئ المعقدة. ففي مجال التنمية، يؤدي المجتمع المدني، ولا سيما القطاع الخاص، دوراً أساسياً في توفير التجارة والاستثمار والموارد اللازمة لتنمية إمكانات كل بلد، ومن ثم تحسين مستويات معيشتهم. كما أن المجتمع المدني يشترك بنشاط في حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، وفي تحسين ظروف العمل وفي تعزيز وحماية حقوق الإنسان وبلوغ أهداف التنمية الاجتماعية.

ولأن أهمية التعاون بين المجتمع المدني والأمم المتحدة آخذة في التنامي، فإنه يترتب على هذا أن تزداد فرص مشاركة المجتمع المدني في المناقشات الجارية في الأمم المتحدة. ولكفالة أهمية الأمم المتحدة لشعوب العالم، علينا أن نشركها في تصميم وتنفيذ خطط الأمم المتحدة وبرامجها.

(واصل كلمته بالانكليزية)

وكندا ترحب باهتمام تقرير الأمين العام بعمل التحالف العالمي. فهذا التحالف مبادرة إيجابية وطموحة لإشراك المجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في دعم أهداف الأمم المتحدة. وتكمن قوة هذا التحالف في أن مبادئه الأساسية مستقاة من ثلاثة صكوك دولية هامة ومقبولة على نطاق كبير هي: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وإعلان ريو. ونحن نؤيد نهج التحالف القائم على الشراكة والتعلم ونشر أفضل الممارسات، وهذه الصكوك تزود المشاركين فيها - المجتمع المدني والأمم المتحدة - بالشرعية والأدوات اللازمة لترجمة المبادئ العالمية إلى حلول باقية.

وكندا تؤيد مما توصل إليه التقرير من أن إنشاء تحالفات مع شركاء غير تقليديين كالقطاع الخاص مثلاً،

أهداف الأمم المتحدة. والآن، جاء دور الجمعية العامة لإعطاء الإرشادات السياسية لمنظومة الأمم المتحدة حتى يمكن تنفيذ هذه الأنشطة بطريقة مناسبة. ونرى أن خطواتنا الأولى ينبغي أن تتمثل في تعريف الأهداف والمبادئ العامة لتحقيق هذا الغرض.

**السيد لوران (كندا) (تكلم بالفرنسية):** ترحب كندا بتقرير الأمين العام المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين وخاصة القطاع الخاص". كما نرحب بتوصيات الأمين العام، المقدمة بناء على طلب الجمعية العامة في القرار ٢١٥/٥٥، "نحو شراكة عالمية".

في مؤتمر قمة الألفية، اعترف زعمائنا بأنه من بين التحديات الرئيسية التي تواجهنا اليوم، ضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية لكافة سكان العالم. وعقد زعمائنا في إعلان الألفية العزم على إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بصورة عامة، للإسهام في تنفيذ برامج الأمم المتحدة وأهدافها.

إن العديد من المشاكل التي تواجه العالم لا يمكن للدول أن تحلها أو أن تتغلب عليها بمفردها. فالدول تفتقر إلى الموارد اللازمة للتصدي لكل التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة - مثل التنمية، والقضاء على الفقر، ومكافحة المرض، وحماية البيئة، والاستجابة لحالات الطوارئ - دون مساعدة من الأفراد والمنظمات. وتعد مساهمة المجتمع المدني أساسية لبلوغ الأهداف التي حددتها الدول الأعضاء للأمم المتحدة. وعلى ذلك، لا بد للأمم المتحدة أن تشرك المجتمع المدني في عملها.

والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، يمتلك قدراً كبيراً من الخبرات والكفاءات والموارد التي يمكن أن تكون ذات أهمية كبيرة في مواجهة التحديات الدولية. وفي مجالات مثل المساعدة الإنسانية، يبرز

الأساسية ومناقشة سبل تعزيز مبادئ حُسن السلوك في أوساط الأعمال المحلية والدولية.

وتشجع كندا وتؤيد، من خلال الوكالة الكندية للتنمية الدولية، استثمارات القطاع الخاص وأنشطته لتكون إسهاما إيجابيا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وستواصل كندا دعم البلدان النامية في جهودها للعمل مع القطاع الخاص في سبيل تعزيز التنمية المستدامة، ولا سيما في تحديد السبل التي يمكن بها أن تسهم المساعدة الإنمائية الرسمية في ذلك النهج.

وتنشط كندا في تعزيز المسؤولية الاجتماعية الجماعية في الأمريكتين. وقد عملنا جادين على كفالة الحصول على التزام في خطة عمل الأمريكتين التي وضعها مؤتمر القمة في عام ٢٠٠١، بالتحليل والنظر المستمرين في سبيل تعزيز المسؤولية الاجتماعية الجماعية، في منظمة الدول الأمريكية، وبوجه خاص بعقد اجتماع لنصف الكرة الغربي في أوائل عام ٢٠٠٢.

وتؤيد كندا في هذا العام مشروع القرار الخاص بالشراكات. ونرحب بتركيزه على دور القطاع الخاص في البلدان النامية وبعترافه بالدور الذي يمكن أن تؤديه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الشراكات مع الأمم المتحدة.

وقد وافقت كندا على ما قاله الأمين العام، كوفي عنان، من أننا:

”أصبحنا نعرف الآن أنه لا يمكن تحقيق السلام والازدهار بدون شراكات تشمل الحكومات والمنظمات الدولية وأوساط الأعمال والمجتمع المدني. ففي عالم اليوم يعتمد كل منا على الآخر“.

وبإشراك المجتمع المدني، بما فيه القطاع الخاص، في شراكات، تزيد الأمم المتحدة كثيرا قدرتها على مواجهة

يفيد الحكومات والأمم المتحدة ومنظمات أخرى متعددة الأطراف، وبينما لا يكون عمل القطاع الخاص أبدا بديلا عن عمل الحكومة، فبوسع القطاع الخاص أن يكون شريكا مهما في تبادل المعلومات ورسم الاستراتيجيات وتوفير الموارد وزيادة القدرات. وبالنسبة للأمم المتحدة والقطاع الخاص فإن زيادة التعاون يمكن أن تفضي إلى تحسين فهم الظروف المحلية. وهذا يؤدي إلى وضع استراتيجيات أكثر استدامة وإلى المساعدة في تجميع طاقات القطاع الخاص للإسهام الإيجابي في التنمية المستدامة.

ومن خلال مبادرات من قبيل الميثاق العالمي الذي يهدف إلى تجميع المبادئ الدولية المتفق عليها على نطاق كبير، في شكل عمليات يومية يقوم بها القطاع الخاص، فإن القطاع الخاص يعترف أيضا بمزايا العمل في إطار شراكة مع الأمم المتحدة. فمن الممكن أن يساعد العمل في شراكة مع الأمم المتحدة على أن تكفل الشركات والمؤسسات اتساق استراتيجياتها ومشاريعها مع تعزيز حقوق الإنسان وأهداف التنمية الاجتماعية ومعايير العمل وحماية البيئة، وتسهم فيها.

وكندا تؤيد العمل الجاري لتعزيز الشراكات في مجالات، كشبكات السياسات العامة العالمية، والشبكات العالمية للمعرفة والتعلم، والمدونات والمعايير الطوعية، وتسهيل الاستثمار الخاص وجمع الأموال. وترحب كندا بفرصة مواصلة استكشاف كيفية تحسين إدماج القطاع الخاص وسائر نشاطات المجتمع المدني في الإطار الكامل لأنشطة الأمم المتحدة.

والتقرير يركز، بحق، على ضرورة زيادة تعزيز قدرة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ونحن نسلم بأهمية العمل مع الحكومات والمجتمع المدني بشأن طرائق تعميق الحوار وإذكاء الوعي بالقضايا

تأثيراً سلبياً على عملية التنمية بكاملها. ويتضح هذا في زيادة الفجوة الرقمية وارتفاع التفاوت في الدخل، وتركيز القوة الاقتصادية عن طريق الاندماجات الكبرى. ومن ثم جاء تهميش الاقتصادات الضعيفة أو الصغيرة.

ولذا يتزايد وضوحاً أننا إذا أردنا أن تعمل العولمة من أجل الجميع، وفق ما توخاه قادتنا في إعلان الألفية، فلا بد أن تتصدى كل الجهات المؤثرة بشكل واضح للتحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تواجه البشرية ويقتضي هذا مزيداً من التعاون بين حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأطراف المؤثرة من غير الحكومات، كمؤسسات بريتون وودز والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وزيادة التواؤم في مساعيها المشتركة لتعزيز التنمية.

ومن هذا المنطلق فإن باكستان ترحب بالتعاون بين الأمم المتحدة وسائر الجهات المؤثرة، وتعترف بالدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه هؤلاء الشركاء في تيسير تدفق الموارد المالية والمعارف التقنية، بما في ذلك البحث والتطوير، وبناء القدرات وتبادل الخبرات في شتى مجالات التنمية. وإننا نعتقد بأنه لا يمكن التصدي للتحديات المعقدة التي نواجهها اليوم إلا عن طريق اتباع نهج تعاوني ومتناسك يضم حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة المؤسسية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. والحل الوحيد، في الواقع، لهذه الأمراض يكمن في مواجهة الحقائق، والتوصل إلى توافق في الآراء، ومواجهة التحديات بصورة جماعية، بروح من التعاون والتفاهم المشترك.

وبعبارة أخرى، إننا بحاجة إلى شراكة عالمية لكي نقوم بتوزيع منافع العولمة بصورة متساوية، وتعزيز أهداف الأمم المتحدة التي نعتز بها، وتحقيق الأهداف الإنمائية التي نص عليها إعلان الألفية.

التحديات التي تواجه العالم، وعلى تحقيق الأهداف التي حددناها لهذه المنظمة.

**السيد حسن** (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نعرب عن شكرنا للأمين العام على تقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة وكل الشركاء المعنيين وخاصة القطاع الخاص.

ونعرب عن تأييدنا لبيان جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ولئن كانت المناقشة الحالية لم تبدأ إلا منذ عامين فإن تاريخ شراكة الأمم المتحدة مع النشاط من غير الدول تاريخ قديم قدم المنظمة ذاتها. ويشهد على قدم هذه العلاقة إنشاء اللجنة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بالمنظمات غير الحكومية في حزيران/يونيه ١٩٤٦. واليوم ثمة آلاف من المنظمات غير الحكومية المسجلة لدى وكالات الأمم المتحدة المختلفة بصفتها شريكة أو متعاونة. وبالمثل، يتعاون القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والشركات عبر الوطنية، مع وكالات الأمم المتحدة في شتى بقاع العالم. وبمساعدة هؤلاء الشركاء حققت وكالات الأمم المتحدة قدراً من النجاح الباهر، ولا سيما في مجالات الصحة، والتغذية، والقضاء على الفقر، والتنمية. وما التحالف العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل اللقاح والتحصين، ومبادرة برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الخاصة بالعقاقير المنخفضة الثمن في أفريقيا، ومبادرة منظمة الصحة العالمية لاستئصال الملاريا، إلا أمثلة قليلة على الكثير من هذه المبادرات الناجحة للشراكة.

والعالم يواجه اليوم كثيراً من التحديات المعقدة والمتعددة الأبعاد. فالعولمة تعيد تشكيل القيم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. فهي تزيد من حدة الوضع السيئ للفئات الضعيفة، وتتسبب في تنامي التفاوت الاقتصادي بين البلدان والمناطق. وأثر الجانب الهابط للعولمة

أن ترمي المبادئ التوجيهية إلى خدمة أهداف ومقاصد منظومة الأمم المتحدة واحترام سيادة الدول وتفوقها.

ونود أن نؤكد بعبارة لا يتطرق إليها الشك، أن الدول هي عبارة عن المنظمات الرئيسية التي يشكلها الشعب. وأن مجمل الهيكل التنظيمي للعلاقات الدولية يكمن في النظام المشترك بين الدول. ولا يزال من المعترف به عالمياً أنه ما من بديل عن الدول. ولذلك فإن أي تعاون بين الأمم المتحدة والعناصر غير التابعة للدولة ينبغي ألا يتحدى الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة، وبوجه خاص، إجراءاتها الحكومية الدولية لاتخاذ القرارات.

وبينما نقوم بمناقشة المسألة من زاوية الأمم المتحدة، فإنه ينبغي لنا ألا ننسى أن الشراكات بين الأمم المتحدة والشركاء المعنيين ستكون عقيمة ما لم ننظر إليها من زاوية "مناصرة الفقراء". وعبارة أخرى، ينبغي أن يركز التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء المعنيين على بلوغ الأهداف والمرامي الإنمائية المنصوص عليها في إعلان الألفية وغيرها من المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، ألا وهي: تحرير الشعوب من الظروف البغيضة والمذلة المتمثلة في الفقر المدقع والتخلف الإنمائي. ولذلك، فإننا نوافق على التوصية الواردة في الفقرة ١١٥ من التقرير بأن الهدف الأسمى لهذا التعاون ينبغي أن يكون تمكين الأمم المتحدة من خدمة دولها الأعضاء وشعوبها بفعالية أكبر.

ونعتقد بأن الشعب هو أثن موارد الدول الأعضاء. ولذلك، فإن الأمم المتحدة وشركاءها العالميين ينبغي ألا يدخروا جهداً لإنقاذ الناس من ربقة الجوع والمرض وسوء التغذية. وإننا في هذا السياق، نود أن نعرب عن تقديرنا للمجتمع المدني وللقطاع الخاص اللذين يضمنان جهودهما إلى برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومنظمة

ونحن نعترف أيضاً بالدور الرئيسي الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الأخرى لمؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، ولا سيما في مجالات التجارة والديون والاستثمار والتكنولوجيا والتعاون الصناعي. وبالمثل، فإنه يمكن للقطاع الخاص أن يقدم مساهمة إيجابية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، والتي تستهدف الجماعات المحرومة وأقرب قطاعات المجتمع.

بيد أننا نتطلع إلى إعطاء مظهر وشكل لهذه العلاقة عن طريق تطوير أشكال التفاعل ووضع قواعد للارتباط بين الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين من خلال عملية حكومية دولية تتسم بالشفافية. ومن شأن هذا أن يتطلب إجراء حوار طويل الأمد بين الأمم المتحدة والشركاء التفاوضيين المهتمين بجميع جوانب التعاون، بما في ذلك المسؤوليات والالتزامات. وغني عن البيان، أنه يتعين على الأمم المتحدة، في أي عملية من هذا القبيل، أن تضطلع بدور رئيسي. وينبغي في الواقع، أن تقرر الجمعية العامة معايير بناء الشراكات التي ينبغي أن تستند إلى مقاصد ومبادئ الميثاق. وسمحوا لي أن أؤكد من جديد أن المبدأ الموجه للشراكة العالمية ينبغي أن يكون الفقرة ٢٠ من إعلان الألفية، التي تنص على إقامة شراكة قوية مع القطاع الخاص سعياً إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر.

وإننا في هذا السياق، نؤيد الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء، والواردة أيضاً في الفقرة ٣٩ من التقرير، ومؤداها وجوب أن تستند ترتيبات الشراكات إلى تعاريف ومبادئ ومعايير محددة بوضوح. وينبغي أن تنص هذه المبادئ التوجيهية بوضوح على تحديد دقيق للمسؤوليات والأدوار والمساءلة والشفافية والالتزام بالحفاظ على استقلال الأمم المتحدة واستقامتها وحيادها. علاوة على ذلك، ينبغي



تعميقها خاصة في إطار العجز الديمقراطي المتزايد في آليات اتخاذ القرار على المستوى الدولي. كما يجب أن يحرص التوجه نحو الشراكات الدولية على زيادة المشاركة الفعالة للدول النامية في صياغة تلك الآليات والأساليب الجديدة حتى تأتي معبرة عن مصالحها في صورة متوازنة مع مصالح الأطراف الأخرى. بما يعود بالفائدة على الجميع في نهاية المطاف.

بناء على ما تقدم، فإننا مع ترحيبنا بكافة المبادرات والشراكات القائمة بشأن تعميق التعاون بين الأمم المتحدة من جانب وكافة أصحاب المصالح من جانب آخر. بما يخدم أهداف ومبادئ الأمم المتحدة كما سبقت الإشارة إليه، فإننا لا نرى ضرورة للتسرع في إقرار أي من تلك المبادرات قبل أن يتم الاتفاق، في إطار الحوار الذي سبقت الإشارة إليه، على التوجهات والمعايير العامة التي ستحكم تلك الشراكات. ثم يعقب ذلك الحكم على ما هو قائم في إطار ما يتم الاتفاق عليه. كما إننا نرى أن بعض المبادرات القائمة يحتاج إلى شيء من التعديل في المبادئ الحاكمة له حتى تعكس مصالح الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وألا تكون منحازة إلى طرف على حساب الطرف الآخر.

إن التركيز على المسؤولية الاجتماعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل الشركات الدولية فيما يتعلق بمعايير العمالة والبيئة واحترام حقوق الإنسان، على سبيل المثال، يعتبر شيئاً إيجابياً ونرحب به. إلا أن عدم اقتران تلك المبادئ بمبادئ مماثلة بشأن أهمية شمول الاستثمارات الأجنبية المباشرة كافة الدول النامية وإجراء حوار مدروس حول أسباب الاختلال القائم في توزيع تلك الاستثمارات وتركزها في عدد محدود من الدول موضوع يحظى بأولوية متقدمة لدى العديد من الدول النامية، الأمر الذي يجعل بعض الأطر الحالية المطروحة لتحديد المسؤولية غير متوازن ولا يخدم إلا

الصحة العالمية في تشجيع الحكومات على جعل الأدوية في متناول المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومطالبة منظمة التجارة العالمية بتخفيف قواعدها الإلزامية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية بالنسبة للأدوية التي تستعمل لإنقاذ الأرواح، والطلب إلى الشركات الصيدلانية المتعددة الجنسيات أن توقف التسعير الاحتكاري للأدوية، التي لا يتمكن من تحمل تكاليفها إلا قلة من الفقراء، ومطالبة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والحكومات المانحة بتحرير البشرية من عبء الديون.

**السيد درويش (مصر) (تكلم بالعربية):** أود في البداية الإعراب عن تقديرنا لما ورد في تقرير الأمين العام حول الشراكات الدولية من أفكار بشأن مستقبل العلاقة بين الأمم المتحدة من جانب، والمجتمع المدني وبصفة خاصة القطاع الخاص من جانب آخر، وما تضمنه من آراء كافة الدول وأصحاب المصالح المعنيين بالموضوع. ويهمني في هذا الصدد الإعراب عن تأييدنا لعملية إجراء حوار صريح وبناء يضم جميع أصحاب المصالح من ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص للاتفاق على الخطوط العريضة والتوجهات والمعايير المنظمة لمستقبل العلاقة مع الأمم المتحدة في إطار مفهوم الشراكات الدولية.

إن عملية بناء الشراكات الدولية من أجل خدمة أهداف ومبادئ الأمم المتحدة وكما وردت في الميثاق، خاصة في إطار جهود تحقيق التنمية ومكافحة الفقر، لتعد من وجهة نظرنا تطوراً طبيعياً لأساليب العمل على المستويين الوطني والدولي للتواءم مع المتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية المتسارعة. إذ تستوجب عملية مواجهة تحديات العولمة ومحاولة الاستفادة من الفرص التي تتيحها للنمو الاقتصادي والتقدم تطويع الآليات المؤسسية الوطنية والدولية القائمة ومواءمتها في اتجاه تحقيق هذين الهدفين. إلا أن ذلك يجب أن يتم في إطار يحرص على معالجة الاختلالات وليس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للقرار الذي اتخذ في وقت سابق، أعطي الكلمة للمراقب عن سويسرا.

السيد ستاهيلين (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره الممتاز عن التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، خاصة القطاع الخاص. إن هذه الوثيقة ومرفقاتها تقدم وجهة نظر شاملة للغاية للطرق والوسائل المتاحة للتعاون بين الأمم المتحدة ومختلف شركائها، بينما تحدد المسائل التي لا تزال معلقة في هذا الصدد. وهي تقدم أيضا توصيات هامة جدا بشأن طرق تحسين هذا التعاون.

قبل عام تقريبا، أتاح إعلان الألفية الفرصة لعقد الاجتماع الرفيع المستوى لرؤساء الدول والحكومات ليؤكدوا مجددا إيمانهم بالأمم المتحدة وميثاقها، وهو أساس قوي لعالم أكثر سلما ورخاء وعدلا. وبناء عليه، قرر المجتمع الدولي ألا يدخر جهدا في سعيه لتعزيز السلم والأمن واستئصال الفقر وحماية بيئتنا وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية.

إزاء هذه الخلفية، من الضروري الحصول على الدعم الكامل من جميع الشركاء المعنيين، خاصة القطاع الخاص. ودور الأخير حاسم، حتى ولو لم يكن ذلك سوى نتيجة لتدفقات رأس المال الخاص الضخمة وتأثيرها الكبير على حياة العديدين منا. فعلى سبيل المثال، تجاوز الاستثمار الأجنبي الخاص هذا العام ١٠٠٠ بليون دولار. إلا أنه يبدو أن الاعتبارات الاقتصادية الضيقة القصيرة الأجل لا تزال في أحيان كثيرة جدا تملئ أهداف واستراتيجيات المشاريع. وكنتيجة لذلك، فإن غالبيتها لا تراعي في أنشطتها الجوانب الاجتماعية أو البيئية، حتى عندما يسلم بأن هذه الجوانب حيوية. ولذلك، يتعين أن نجد نهجا مقنعة لنشجعها على تعديل تصوراتها ومساعدتها على أن تفعل ذلك.

مصالح وتوجهات بعض جماعات المصالح لدى الدول المتقدمة.

ولا يكفي في هذا الصدد التذرع بأن تحقيق التوازن في توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إنما يقترن بالسياسات والبيئة الاقتصادية الوطنية فحسب. إذ يعد ذلك أمرا غير منطقي في ضوء أن العديد من الدول النامية قد تحمّل أعباء كبيرة في القيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية كلفت الكثير في إطار فتح الأسواق أمام المنافسة الخارجية وخلق بيئة جاذبة للاستثمارات. ولم يتحقق الجانب الإيجابي الموعود من جذب للاستثمارات والموارد الأجنبية، الأمر الذي يثير العديد من علامات الاستفهام، بل والتعجب حول سلامة الإطار المطروح.

وأود أخيرا أن أؤكد على أهمية أن يتضمن أي حوار حول مستقبل الشراكات الدولية تمثيلا ملائما لممثلي القطاع الخاص الوطني لدى الدول النامية، حتى يتم تحقيق التوازن المأمول في النتائج التي تنتج إليها جميعا من مثل تلك العلاقة، خاصة وأن الجهود الوطنية تُعد حجر الأساس في تعبئة أي موارد نحو التنمية وفي خلق بيئة داخلية محفزة للاستثمار. كما أود التأكيد على أهمية ألا يتم التسرع نحو إقرار أية معايير أو قواعد على المستوى الدولي بشأن أمور تتعلق بالبيئة الاقتصادية الداخلية لدى الدول النامية، حتى ولو كان تطبيق تلك المعايير اختياريا، إلا بعد مشاركة فعالة ومناسبة من ممثلي الدول النامية، وذلك حتى يتم التأكد من مراعاة تلك المعايير والقواعد للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول النامية المناط بها تبني مثل تلك القواعد والمعايير، وحتى لا يتحول الموضوع إلى إملاء لقواعد ومعايير تعكس الإرادة السياسية لحفنة قليلة من الدول وأصحاب المصالح لديها على حساب مصالح وأولويات الدول النامية ومجتمعاتها.

على تعبئة طاقة ضخمة وموارد مالية كبيرة لمساعدتها على النهوض بولايتها. كما أن الميثاق العالمي مبادرة هامة جدا ومثيرة للاهتمام، وهي مبادرة ندعمها بثقة والتزام. وللميثاق العالمي إمكانيات ضخمة في توفير منبر للقيم الأساسية لحفز أشكال مبتكرة من الشراكة بهدف تعبئة موارد مالية لمنفعة جهود التنمية. والميثاق العالمي رائد أيضا في نشاطه الرامي إلى تحييده نهج متكامل تجاه المشروع المدني المسؤول في مجال نفوذه نظرا لتأثير أنشطته على مختلف المجتمعات المعنية وبيئاتها.

وقد لاحظنا بارتياح أن عدد الشركات التي تؤيد القيم الأساسية للميثاق العالمي، في الشمال والجنوب على حد سواء، مستمر في الازدياد منذ أن دُشن رسميا في العام الماضي. إلا أننا ندرك أن الميثاق العالمي لا يزال في مرحلة التطور. وقد أظهرت المبادرة بعض جوانب ضعف الصبا. ولذلك، نشجع على اتخاذ موقف بناء ولكنه ناقد تجاه أنشطة الميثاق العالمي والشركات التي قررت المشاركة فيه. ومن الجوهري أن نتجنب تخفيض هذه المبادرة إلى عمل تجميلي لا يسفر عن تغير إيجابي في موقف الشركاء المعنيين.

ولذلك، نرى أن الاتفاق العالمي - كما في حالة جميع الشراكات الخاصة - العامة التي اتخذت بشأنها مبادرات في إطار الأمم المتحدة - يجب أن يحترم عددا معيناً من القواعد البسيطة والفعالة. فأولاً، يجب أن يضمن تماماً سلامة الأمم المتحدة واستقلالها. كما أنه يجب أن يعمل بأكبر قدر ممكن من الشفافية. وأخيراً، يجب أن يسهم شركاؤه في تحقيق أهداف المنظمة. ولهذا، فمما لا غنى عنه وضع مبادئ توجيهية للشراكات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص يجري تنقيحها بصفة دورية استجابة للتطورات في البيئتين السياسية والاقتصادية على الصعيد العالمي.

إلا أنني أود أن أشدد في هذا الصدد على أن هذا الدور المتنامي الذي يؤديه القطاع الخاص، كما نراه، لا يعني أنه يمكن للمشاريع أن تحل محل الدول أو حتى أن تفكر في ذلك. وقياساً على ذلك، لم يؤثر ظهور المجتمع المدني دولياً على الدور الأساسي الذي تقوم به الدول. ونحن مقتنعون بأن الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص يكمل واحدهما الآخر بصورة أساسية. ويبين تقرير الأمين العام على نحو كامل ضرورة توضيح المسؤوليات الخاصة بالجهات الفاعلة على صعيد عالمي وأهمية التغلب على انعدام الثقة وحالات سوء الفهم التي تكون موجودة بينها.

وفي وقت يتسم بشح متنام في الموارد الحكومية المتاحة للتعاون الدولي بجميع جوانبه، ندرك جميعاً أننا بحاجة إلى أن نكون قادرين على أن نفعل أكثر بموارد أقل. وفي هذا الصدد، ودون أن نتخلى عن الجهود التي تبذلها في محاولة أن نزيد مرة أخرى مبلغ المساعدة العامة المتاحة للتنمية، يتعين علينا أن نتعلم أن نعمل معا وأن نطور على وجه الخصوص شراكات بين القطاعين العام والخاص يمكنها أن تخدم المصالح المشتركة بكفاءة.

وليتسنى لنا أن نفعل ذلك، نحتاج إلى أدوات جديدة وإلى ثقافة تعاون جديدة. وتجد سويسرا أن مما يثير الاهتمام بشكل خاص تطوير الحوار حول السياسة مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى زيادة الوعي وتشجيع أهداف الأمم المتحدة - "الدعوة" - التي يضطلع بها بالتعاون مع الجهات الفاعلة غير الحكومية. هذه تُهَجِّج مفيدة وفعالة بشكل خاص للمضي قدماً بتنفيذ التزامات الألفية.

والجهود العديدة والمتنوعة التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الصدد تبشر جداً بالخير. ونشير على وجه الخصوص إلى الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للطفولة التي عملت على مدى السنين، إما لوحدها أو كجزء من شبكة،

منذ أن بادرت الكويت وبدعم الدول الأعضاء بالتقدم بهذا البند، لمسنا بأن هناك تفهما لدى جميع الدول لشواغلنا وشواغل دول منطقة الخليج العربي حيال الوضع البيئي هناك، نظرا لما شهدته منطقتنا من حروب وصراعات عسكرية أَلقت بظلالها السلبية على كافة قطاعات الحياة ومنها ومع كل أسف الحياة البيئية بكافة مجالاتها ومستوياتها، وهو الأمر الذي دفعنا إلى العمل، وفي إطار منظمة الأمم المتحدة، لتوجيه النداء العالمي بضرورة زيادة الوعي فيما بيننا بأهمية الحفاظ على البيئة، خاصة خلال فترة النزاعات العسكرية.

وإنه من الممكن أن نتفق على أن نجاة البشر من دمار وويلات الحروب لن يكون مجديا إذا لم تتوفر لهم البيئة السلمية والصحية بعد انتهاء هذه الحروب والصراعات العسكرية، وألا فَمَن ينجو من ويلات هذه الحروب سيواجه حربا من نوع آخر تتمثل في الصراع من أجل البقاء والوقاية من السموم التي تعاني منها بيئته نتيجة لما خلفته الحروب واستغلال عوامل البيئة والموارد الطبيعية كإحدى وسائل الحرب والدمار.

لقد تعرضت الحياة البيئية والنظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية في منطقة الخليج لتدمير عميق بسبب الصراعات والحروب التي شهدتها منطقتنا، مما جعل البيئة هشة للغاية، كما انعكست أضرار التدمير الذي لحق بالبيئة هناك على صحة أبناء المنطقة بشكل ملحوظ لا يقبل الشك.

ويذكر وفد بلادي بأن استخدام موارد الطبيعة وتدميرها وخلق الأذى الواضح لعوامل البيئة، بهدف استراتيجي وعسكري، يعد انتهاكا سافرا بحق الطبيعة، كما يُعد انتهاكا فاضحا لقواعد القانون الدولي، ولا سيما الفقرة الثالثة من المادة ٣٥ من بروتوكول جنيف لعام ١٩٧٩ والتي نصّت على منع استخدام طرق أو وسائل عسكرية تهدف

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

أود أن أبلغ الأعضاء بأن مشروع القرار في إطار هذا البند من جدول الأعمال سيقدم في تاريخ لاحق.

### البند ١٧١ من جدول الأعمال

الاحتفال باليوم العالمي لمنع استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية

#### مشروع القرار (A/56/L.8)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

لممثل الكويت لكي يعرض مشروع القرار A/56/L.8.

السيد أبو الحسن (الكويت) (تكلم بالعربية): يود وفد بلادي في البداية أن يعرب عن بالغ التقدير للدول الأعضاء على دعمهم للمبادرة التي تقدمت بها الكويت لطرح البند ١٧١، الذي ناقشه اليوم، تحت عنوان "الاحتفال باليوم العالمي لمنع استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية" وهو الأمر الذي يترجم حرص الدول الأعضاء على تكريس جهود هذه المنظمة تجاه التحديات التي علينا مواجهتها خلال هذا القرن والتي تعتبر في أغلبها موروثات القرن الماضي وكافة سلبياته التي شهدناها جميعا والتي كاد ألا يسلم منها أي قطاع، مما فيها بيئتنا التي نعيش فيها. وقد كانت القمة الألفية بالنسبة لنا تحولا هاما في مجال التعاون الدولي للحفاظ على بيئة كوكبنا التي نعيش فيها ونحافظ عليها خدمة لأجيالنا القادمة.

ولعل الجميع يتفق على أن البيئة بكافة عناصرها الطبيعية تتأثر بشكل واضح بالأنشطة التي نقوم بها نحن البشر في حياتنا اليومية والتي نستغل من خلالها، سواء بطريقة مقصودة أو غير مقصودة، عوامل البيئة وبشكل مستنزف وسيء في أحيان كثيرة.

العربية السعودية، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، الهند، هندوراس.

لقد تمت صياغة فقرات الديباجة الثلاث بشكل عام يعكس عناصر متفقا عليها بشأن ما اتفق عليه قادتنا في القمة الألفية بشأن ضرورة حماية البيئة لأجيالنا القادمة مع الأخذ في الاعتبار بأن البيئة أصبحت معرضة للاستغلال بشكل سيئ خلال فترة الصراعات العسكرية.

ثانيا، كما تضمنت فقرات المنطوق طلبا محمدا يعكس الاتفاق الدولي على احترام البيئة وإبعادها تماما عن الاستخدامات السيئة خلال فترة الحروب، ودعا مشروع القرار المطروح أمامكم في الفقرة الأولى من المنطوق إلى أن تحتفل الدول بيوم السادس من تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام بوصفه يوما عالميا لمنع استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية.

ثالثا، كما طلبت الفقرة الأخيرة من المنطوق من الأمين العام أن يكفل تنفيذ هذا القرار وأن يعمل على تعزيزه في إطار المجتمع الدولي. وتأمل الدول المتبنية لمشروع القرار هذا أن يعتمد بتوافق الآراء.

**السيد هاييل** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تود الولايات المتحدة أن تغتنم هذه الفرصة لكي تؤكد من جديد صداقتها الطويلة الأمد مع الكويت وتعاوننا الأمني والعسكري معها على نحو وثيق، مما يعبر عن التزامنا الثابت بضمان أمن منطقة الخليج. وإننا نؤيد قيادة الكويت في مجال حفظ البيئة البحرية وإصلاحها.

لقد انضمنا إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار هذا، لأنه يجدونا فهم واضح بأن موافقتنا عليه لا تحد من حق الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى في اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية، بموجب القانون الدولي وجميع الاتفاقات الدولية ذات الصلة، ولأن أحكام مشروع القرار

إلى، أو متوقع لها، أن تسبب دمارا واسعا وطويل الأمد وخطيرا للبيئة الطبيعية.

ولا يفوتني، وقبل أن أشرع في تقديم فقرات ومضمون مشروع القرار، إلا أن أكرر شكر وفد بلادي لكافة الدول الأعضاء وخاصة الدول التي تبنت مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/56/L.8 والدول التي انضمت إلى توافق الآراء على تأييدها لهذه المبادرة وبشكل يجعلنا نتفاءل بأن الأسرة الدولية ستمضي قدما لضمان حياة آمنة لأجيالنا القادمة وأن يكون هذا الأمن شاملا لا يقتصر على منع الحروب، ولا يقتصر أيضا على الدبلوماسية الوقائية لصون الأمن والسلم الدوليين، بل يتطلب أن يكون ضمن ثقافة السلام ومبدأ صنع السلام بعد الصراعات، أنشطة تضمن وجود حياة بيئية سليمة لهؤلاء الذين كتب الله لهم النجاة من ويلات الحروب.

قبل أن أتحدث باسم الدول المتبنية لمشروع القرار A/56/L.8، أود أن أشير إلى أنه ومنذ صدور تلك الوثيقة فقد انضمت الدول التالية إلى قائمة المتبنين: أوروغواي، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، والبرازيل، وبليز، وبنغلاديش، وبولندا، وتونس، والجمهورية التشيكية، وجمهورية ترازيا المتحدة، ورومانيا، وزامبيا، وسانت كيتس ونيفيس، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسيراليون، والصومال، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغينيا، والفلبين، وفيجي، وقبرص، والكامبيون، وكوبا، وكوت ديفوار، وماليزيا، ومصر، والمكسيك، وموريتانيا، وناميبيا، ونيبال، ونيكاراغوا.

وذلك علاوة على الدول التالية: أذربيجان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، بوتان، جزر القمر، جزر مارشال، جيبوتي، شيلي، عمان، غابون، فانواتو، قطر، كوستاريكا، الكويت، مالي، ملديف، المملكة

الصراع هذه التي تتصل بالتحكم في الموارد الطبيعية وعلى استرعاء اهتمام مجلس الأمن بها، أو أي كيانات أخرى مناسبة، مع تقديم مقترحات لاتخاذ تدابير لردع الذين يعملون على إدامة مثل هذه الصراعات.

وسيعمل الاتحاد مع المجتمع الدولي على اتخاذ نهج من شأنها أن تساعد على الحد من التدهور البيئي في حالات الصراع. ومما يثير القلق بصفة خاصة حاليا هو الاستغلال - غير القانوني في الغالب - للموارد الطبيعية بهدف تمويل الصراع أيضا، الأمر الذي يؤجج حلقة إساءة استغلال الموارد البشرية والطبيعية. وتشمل الموارد المعرضة للخطر في حالات الصراع، ضمن غيرها، الأخشاب، والمعادن، والمياه، والأسماك، والغابات، واللحوم، والعاج. وتمتد الأخطار الناجمة عن الصراع لتشمل أيضا موارد هامة عالميا مشمولة بحماية القانون الدولي مثل مواقع التراث العالمي. وينوه الاتحاد الدولي باتخاذ بعض الخطوات الإيجابية لسد السبل أمام وجود أسواق للموارد التي تجري حيازتها بصورة غير قانونية، مثل برامج التوثيق التي توضع حاليا للموارد الطبيعية أثناء الصراع المسلح وكذلك في زمن السلم.

وفي هذا الصدد، يسترعي الاتحاد الانتباه إلى الخطوات البناءة التي اتخذت في المؤتمر الوزاري لشرق آسيا المعني بإنفاذ قانون الغابات وإدارتها، الذي نظمته البنك الدولي واستضافته إندونيسيا في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر لمعالجة مشكلة قطع الأخشاب على نحو غير قانوني. وقد ألزم المشاركون في المؤتمر أنفسهم في الإعلان الوزاري الذي اعتمده المؤتمر بتكثيف الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي لمعالجة انتهاك قانون الغابات، والتعاون من أجل حظر نقل الأخشاب بشكل غير قانوني وتحسين إدارة الغابات. ويجري التخطيط لعقد مؤتمرات مماثلة لأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ومما يدعو إلى

تتماشى مع اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى لعام ١٩٧٧.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٥/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

**السيد ووه** (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية) (تكلم بالانكليزية): إن الصراع المسلح قد يؤدي إلى الإفراط في استعمال الموارد الطبيعية أو إساءة استعمالها، وإلى التدهور البيئي وفقدان الأنواع البيولوجية. وغالبا ما يجري الصراع المسلح في المناطق ذات الأهمية الحيوية للتنوع البيولوجي والتي يتسم تأثير الصراع عليها خاصة بالحساسية. ويغدو الوضع معقدا عندما يصبح استغلال الموارد الطبيعية هو الهدف من الصراع، أو وسيلة لتمويل الصراع. واستغلال البيئة في أوقات الصراع المسلح يصادر الخيارات المتاحة لسبل العيش المستدامة. ويزودنا تحديد يوم معين للتعبير عن هذه الظاهرة بوسائل مفيدة لتركيز الانتباه على الخطوات الضرورية لمعالجة هذه المشكلة.

وأعضاء الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية الذين اجتمعوا في عمان بالأردن في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٠ في المؤتمر العالمي الثاني لحفظ الطبيعة بحثوا الحاجة إلى اتخاذ إجراء دولي في القرار ٤٠-٢ الصادر عن المؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة المعنون "أمن الموارد الطبيعية في حالات الصراع".

ويسلم الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية بالحاجة إلى مزيد من الفهم للأسباب الجذرية للصراع، ولكيفية تأثير الصراع على حفظ التنوع البيولوجي بصفة خاصة. وقد حث الاتحاد أعضائه على تحديد حالات

وعدم استخدامها، ليس خلال فترة الحرب فحسب، وإنما خلال فترة السلم أيضاً.

لقد كان العراق وما زال ضحية تلوث البيئة بسبب الحروب والتراعات المسلحة، وإن أجواءه ومياهه لا تزال حتى اليوم، ولخمس ملايين سنة مقبلة، ملوثة. ولقد بدأ ذلك في عام ١٩٩١ خاصة، ونتج عنه انتشار أمراض خطيرة يذهب ضحيتها يومياً مئات من الأطفال والنساء والشيوخ. فالعراق فقد حوالي مليون ونصف مليون شخص، معظمهم بسبب تلوث البيئة نتيجة التراعات المسلحة. وإن تلوث البيئة في العراق سيبقى لملايين السنين بسبب واحد أساسي وهو استخدام اليورانيوم المنضب، علاوة على استخدام مئات الآلاف من القنابل التي ضرب بها العراق في عام ١٩٩١ وما زال يُضرب بها حتى هذه اللحظة.

ولقد سبق للعراق أن قدم تفاصيل جريمة إبادة حقيقية تمسه وتناله في بنود عديدة ناقشتها الجمعية العامة. وعلى هذا الأساس لا نعتقد بأن هناك دولة في العالم، عدا القلة القليلة المعروفة لديكم جميعاً، تعرف آثار التراعات المسلحة على البيئة أكثر من العراق.

وعلى هذا الأساس تعامل العراق بحسن نية وبشفافية عالية عندما طرحت الكويت فكرة منع استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية. ولقد استفسرت مني شخصياً العديد من الوفود حول موقف العراق من هذا الموضوع، من موضوع مشروع القرار الكويتي، وكان جوابنا دائماً: نحن مع القرار ولسنا ضده. على العكس من ذلك، لقد شجعناهم على المضي قدماً في تأييد هذا المشروع، قبل أن تأتي تفاصيله، حيث اعتقد العراق أن هذا الموضوع ستمت معالجته في الجمعية العامة وباسم الأمم المتحدة، من منطلق دولي إنساني يهدف إلى تضافر الجهود

التشجيع خاصة أن المجتمع الدولي يدرك قسوة هذه المشكلة بالذات وأنه على استعداد لاتخاذ خطوات إيجابية لمعالجتها.

ومثلما يمكن لاستغلال الموارد الطبيعية أن يؤدي إلى تفاقم الصراعات وإذكاء نيرانها، فإن التعاون الدولي لإدارة الموارد المشتركة على المستوى الإقليمي يمكن أن يكون أداة للنهوض بالسلم. ويعمل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية من أجل تعزيز التعاون في مجال إدارة الموارد المشتركة، وقد وجد في المتزهات عبر الحدود أو المناطق الحمية، والتي تسمى أحياناً بمتزهات السلم أداة مفيدة على وجه الخصوص. وفي عام ٢٠٠٣، يستضيف الاتحاد وجمهورية جنوب أفريقيا المؤتمر العالمي الخامس للمتزهات وذلك في ديربان، بجنوب أفريقيا. ومدرج في برنامج ذلك المؤتمر موضوع هام ألا وهو استعراض تطبيق مفهوم متزهات السلم. وإننا نشجع جميع الحكومات على المشاركة في هذا الحدث الهام، ويسرنا أن نتعاون، من خلال لجنة المناطق الحمية التابعة للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية في تطوير المناطق الحمية العابرة للحدود.

ويجب ألا يتم، من خلال استغلال البيئة في الصراع المسلح والحرب، تقويض القدرة على تشجيع إدارة الموارد الطبيعية بشكل منصف ومستدام. وينبغي لتخصيص يوم لإمعان التفكير أن يعين على توجيه الاهتمام ليس فحسب إلى الضرر الذي يلحق بالتنمية المستدامة من خلال استغلال البيئة في الحرب والصراع المسلح، وإنما أيضاً إلى الخطوات الإيجابية التي يمكن اتخاذها، بل ويجري اتخاذها من أجل التصدي لهذه المشكلة الخطيرة.

**السيد الدوري (العراق) (تكلم بالعربية):** لقد تعاضم ولحسن الحظ الاهتمام بالحفاظ على البيئة خلال الربع الأخير من القرن الماضي وبداية هذا القرن. وإن العراق من البلدان التي تؤيد وتدعم بقوة موضوع المحافظة على البيئة

ستؤثر سلباً في المستقبل على تضافر جهود المجتمع الدولي للمحافظة على البيئة فيما يخص معنى هذا اليوم، ولما له من دلالة في تفكير البعض. وأطمئنكم جميعاً بأنه ليس في تفكيرنا ما يحول دون اعتماد هذا التاريخ بالذات لأن لا علاقة لنا به مطلقاً، لا من قريب ولا من بعيد. ولكننا نخاف على المستقبل من أن يتم إعادة ضغائن الماضي وتسخير هذا اليوم لأغراض سياسية ضيقة جداً لا تساهم في تعزيز السلام مطلقاً كما نتمناه جميعاً.

إن اعتماد مثل هذا التاريخ سيؤثر على تضافر جهود المجتمع الدولي للمحافظة على البيئة، كما أنه سينتقص قطعاً من مصداقية الأمم المتحدة وعالميتها، ويحول برنامج عملها إلى أداة لخدمة أغراض وطنية ضيقة لدولة واحدة، مع كل ما يحمله ذلك من حساسيات سياسية مفرطة مؤذية. ولذلك فإن العراق يشكك في مصداقية هذا التاريخ للأسباب التالية.

أولاً، إن يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر يوم لا نعتقد بأنه يحقق الإجماع الدولي فيما إذا عرفت معانيه من قبل الدول، وفيما إذا عُرِفَت الأسباب الكامنة وراءه سواء كانت سياسية أو بيئية، إذ أنه يمكن أن يُستغل وأن يوجّه سياسياً ضد دولة أخرى قطعاً.

وثانياً، إن هذا اليوم هو اختيار كويتي لأسباب معروفة. هو يوم وطني كويتي، ولا يمكن تحويله إلى يوم عالمي لأنه سيكون له مردود سلبي لا محالة، بسبب معانيه السياسية الواضحة، على الأقل لأبناء المنطقة. ونحن نريد أن نتجاوز الماضي وننتقل إلى آفاق رحبة للمستقبل في سلام وطمأنينة. ولا نريد نبش ما تم قبل عشرات السنين.

وثالثاً، إن البشرية قد عرفت، في مجال تلوث البيئة، أحداثاً مهمة جداً في تاريخها. ويمكن أن نجد في أحدها يوماً مناسباً للجميع، دونما حساسيات سياسية أو عاطفية. وحول هذا اليوم تتجمع الدول والمنظمات الحكومية التي تعمل في

الدولية حوله سنوياً في هذه القاعة للدفاع عن المصالح المشتركة للبشرية.

ولكن، ومع الأسف، عندما قدمت الكويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/56/L.8 تبين أنه ليس كذلك على الأقل في فقرة واحدة منه. لقد عرفنا يوم الجمعة الماضي بمشروع القرار، ودرسنا هذا الموضوع، وتبين لنا أن هناك أهدافاً سياسية ذات طبيعة قطرية ضيقة واضحة بعيدة عن أي تصور شمولي ذي بعد إنساني عالمي. وهذا في الحقيقة هو الذي دعانا إلى أن نقف أمامكم اليوم لنحدثكم عن هذه النقطة التي نعتبرها بصراحة ذات بعد خطير جداً.

في الوقت الذي يؤيد العراق تماماً فكرة الاحتفال بيوم دولي لمنع استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية، كان يأمل أن تفكر الدول مع الكويت، الدول التي أصبحت متبينة لمشروع القرار؛ كنا نأمل أن تعطي للجمعية العامة اقتراحاً في يوم عالمي واضح المعالم والمعاني، تجتمع حوله البشرية كلها لكي يساعد في تضافر جهودها، مما يعطي بعداً إنسانياً لحماية البيئة حقاً، وليس قيمة سياسية ضيقة تخدم في النهاية مصلحة سياسية لدولة واحدة. أنا واثق أن هذا الموضوع لم يتم جلب الانتباه له من قبل الدول التي أشار لها بالإسم سعادة سفير الكويت الموقر، بحيث لم يتم بحث هذه النقطة في بعدها السياسي اللاحق وليس الماضي.

إن اختيار الكويت، وإقناع الدول المتبينة معها، يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام للاحتفال باليوم العالمي لمنع استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية، ونحن نعتقد جازمين بأنهم لم يقوموا بتدقيق هذا الموضوع بعمق، بل مروا عليه في عجلة، أقول إن الآخرين لم يعرفوا بدلالاته، فهو يوم وطني كويتي مثبت يحتفل به الكويتيون سنوياً، وهذا معروف، ولا اعتراض على ذلك من أحد. ولكن اختيار مثل هذا التاريخ يعدّ سابقة خطيرة في تقديرنا،



وقد كانت هناك ردة فعل عامة لاختيار هذا اليوم لأنه يتعلق بموضوع معين، وبدولة معينة، وبحساسية معينة. وقد تجاوزت هذه الجمعية اختيار هذا الموضوع. ونحن ندعو الجمعية اليوم إلى اختيار يوم آخر عام معروف يتفق عليه الجميع.

ولذلك، فإننا نطلب، من على هذا المنبر، التصويت على هذه الفقرة، لأننا نعتقد أنها ليست مؤاتية، وليست صالحة، وليست مناسبة، لكي تعكس موضوع استخدام البيئة في التفاعلات المسلحة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بهذا البند. ننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/56/L.8. لقد طلب إجراء تصويت منفصل على الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار، فهل هناك أي اعتراض على هذا الطلب؟

لا أرى أي اعتراض. وبالتالي، سأطرح هذه الفقرة للتصويت.

أطرح للتصويت الآن الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/56/L.8.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، الأرجنتين، استراليا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، البرازيل، بروني دار السلام، الكاميرون، كندا، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، السلفادور، إثيوبيا، غانا، الهند، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إسرائيل، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، لبنان، ملاوي، ملديف، موريتانيا، المكسيك، موزامبيق، ناميبيا، نيوزيلندا، عمان، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة،

مجال البيئة، والمنظمات غير الحكومية والشعوب والأفراد، دونما خلفيات، ونترك وراءنا الماضي لتتوجه نحو المستقبل، ونحتفل به جميعا بصدق، باحثين عن آثار الحروب والصراعات العسكرية وتأثيراتها، وخاصة على البيئة. ومن هذه المناسبات نذكر، على سبيل المثال لا الحصر، عقد قمة الأرض، وهو تاريخ مهم جدا، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المتعلقة بحماية البيئة، وقرار الجمعية العامة بإنشاء مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أو أي مناسبة أخرى لا تثير الشجون، فالكل يعرف التاريخ، والكل يعرف ماذا حدث لبعض الدول من تدمير لبيئتها، ومن قتل أهلها، وفي دول معروفة لديكم جميعا. ونحن كذلك لا نريد أن نحتفل بها، إنما نريد أن ننظر إلى المستقبل كما أشرت.

بناء على ما تقدم، فإن وفد العراق يعارض بشدة الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة التي أشرنا إليها قبل قليل، وندعو الدول إلى الاتفاق على يوم عالمي للاحتفال به، يكون مقبولا دوليا ومعروفا للآخرين. أي عندما يتم اختيار هذا اليوم يكون معروفا لكل المجتمع الدولي لماذا تم اختيار هذا التاريخ المتعلق بمنع استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية.

ونحن نحذر المجتمع الدولي بأسره ألا يقع في هذا الموضوع وغيره، لأننا بذلك نقع في شرك سياسة أنانية ضيقة تريد أن تستغل هذه المنظمة وأهدافها الإنسانية النبيلة، ومنها حماية البيئة، في تحقيق مكاسب سياسية قصيرة النظر، في تقديرنا، وبعيدة كل البعد عن الهدف باعتباره قيمة إنسانية عليا سعت إليها الدول، ومن ضمنها العراق، عند إضافة هذا البند إلى جدول أعمال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

قبل أيام، هنا في هذا المكان، ظهرت حساسية لاختيار يوم معين للاحتفال عالمي في موضوع خطير جدا.

الكلمات التي تلقى تعليلاً للتصويت أو للموقف محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد شارلييه (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية):** يشرفني

أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. يسلم الاتحاد الأوروبي بأهمية منع استغلال البيئة في الصراعات المسلحة. إلا أن الاتحاد الأوروبي يعارض من حيث المبدأ تقرير الاحتفال بأيام دولية جديدة للأمم المتحدة. ولهذا السبب امتنع الاتحاد الأوروبي عن التصويت على مشروع القرار A/56/L.8.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** هل لي أن أعتبر

أن الجمعية العامة تود أن تحتتم نظرها في البند ١٧١ من جدول الأعمال؟  
تقرر ذلك.

**البند ٢٨ من جدول الأعمال (تابع)**

**ثقافة السلام**

**مشروع القرار (A/56/L.5)**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** يذكر الأعضاء

بأن الجمعية العامة أجرت المناقشة بشأن هذا البند في جلستها العامة ٢٩ المعقودة بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/56/L.5

المعنون "العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠".

وأود أن أعلن أنه منذ أن نشر مشروع القرار

A/56/L.5 أصبحت البلدان التالية مقدمة لمشروع القرار هذا:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، إريتريا، بروندي، بيلاروس، تايلند، جامايكا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، السنغال، سورينام،

سلوفاكيا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية ترانينا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي.

المعارضون:

لا أحد.

المتنعون:

أندورا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، الصين، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، أيرلندا، إيطاليا، ليختنشتاين، لكسمبرغ، مالطة، هولندا، نيجيريا، النرويج، البرتغال، الاتحاد الروسي، سان مارينو، أسبانيا، السويد، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فزويلا، يوغوسلافيا، زامبيا.

اعتمدت الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار

A/56/L.8 بأغلبية ٥٠ صوتاً مقابل لا شيء، مع امتناع ٣٤ عضواً عن التصويت.

وبعد ذلك أبلغت وفود إكوادور وبوتان وبوتسوانا

وماليزيا ومصر الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** تبت الجمعية

العامة الآن في مشروع القرار A/56/L.8 ككل.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تعتمد

مشروع القرار A/56/L.8 ككل؟

اعتمد مشروع القرار A/56/L.8 (القرار ٤/٥٦).

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة

الآن لممثل بلجيكا، الذي يرغب في التكلم تعليلاً لموقفه من القرار الذي اتخذ تواتوا. وسمحوا لي أن أذكر الوفود بأن

طاجيكستان، غابون، غيانا، الفلبين، قبرص، الكامبيرون، كمبوديا، كوبا، كوستاريكا، مدغشقر، مصر، المغرب، ملاوي، ميانمار، ناميبيا، نيجيريا، الهند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/56/L.5؟

اعتمد مشروع القرار A/56/L.5 (القرار ٥/٥٦).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل التي ترغب في التكلم تعليلا لموقفها من القرار الذي اتخذتوا. وأود أن أذكر الوفود بأن الكلمات التي تلقى تعليلا للتصويت أو للموقف محددة بعشر دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيدة كليتمان** (إسرائيل) (تكلمت بالانكليزية): انضم وفد بلادي إلى توافق الآراء على مشروع القرار الذي تم اعتماده توا. ونود مع ذلك أن نسجل تحفظاتنا فيما يتعلق بالفقرة الثامنة من الديباجة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحتتم نظرها في البد ٢٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.